الكافي في الإفصاح

عن مسائل كتاب الإيضاح

لابن أبي الربيع السبتي الأندلسي
(ت ٦٨٨هـ)

تحقيق ودراسة
د. فيصل الحفيان

السفر الأول
(الدراسة)

مكتبة الرشد
الرياض

الكافي في الإفصاح

عن مسائل كتاب الإيضاح

لابن أبي الربيع السبتي الأندلسي
(ت ٦٨٨ هـ)

تحقيق ودراسة

د. فيصل الحفيان

السفر الأول
(الدراسة)

١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م

مكتبة الرشد
الرياض

رسالة علمية نالت درجة الدكتوراه في اللغويات مع مرتبة الشرف الأولى ، بإجماع آراء أعضاء لجنة المناقشة والحكم ، من كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر الشريف . وكان ذلك يوم الأحد الثاني من المحرم ١٤٢٠ هـ ، الموافق الثامن عشر من إبريل ١٩٩٩ م .

بسم الله الرحمن الرحيم

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى
١٤٢٢ هـ ـ ٢٠٠١م

مكتبة الرشد للنشر والتوزيع

* المملكة العربية السعودية ـ الرياض ـ طريق الحجاز
ص ب ١٧٥٢٢ الرياض ١١٤٩٤ هاتف ٤٥٩٣٤٥١ فاكس ٤٥٧٣٣٨١
E-MAIL: alrushd@suhuf.net.sa
www.alrushd.com

* فرع مكة المكرمة: ـ هاتف ٥٥٨٥٤٠١ ـ ٥٥٨٣٥٠٦
* فرع المدينة المنورة: ـ شارع أبي ذر الغفاري ـ هاتف ٨٣٤٠٦٠٠
* فرع القصيم بريدة طريق المدينة ـ هاتف ٣٢٤٢٢١٤
* فرع أبها: ـ شارع الملك فيصل هاتف ٢٣١٧٣٠٧
* فرع الدمام: ـ شارع ابن خلدون ـ هاتف ٨٢٨٢١٧٥

وكلاؤنا في الخارج

* الكويت: ـ مكتبة الرشد ـ حولي ـ هاتف: ٢٦١٢٣٤٧
* القاهرة: ـ مكتبة الرشد ـ مدينة نصر ـ هاتف: ٢٧٤٤٦٠٥
* بيروت: ـ الدار اللبنانية ـ شارع الجاموس ـ هاتف: ٠٠٩٦١١٣٨٤٣٤٥٧

نور وأريج

قمر أنار حياتي
وورود ملأ أريجها كياني
القمر شريكة عمري
والورود أبنائي
(عمرو .. رمح سمهري يقفز قلبي فرحاً كلما رأيته
وكرم .. حُلم الآتي الملون بآمالي
وشدن وبان .. عروستا بحر خيالي)
من وقتهم اقتطعت
وفي حقوقهم قصَّرت
وما عملي إلا عملهم
ونصيبهم فيه أكبر
ولا أملك إلا كلمة
فهل تفي بعرفاني ؟!

فيصل

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد للّٰه رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد، وعلى آله وأصحابه أجمعين، وبعد،

فإن رجلًا كابن أبي الربيع حقيق بأن ينهد الباحث لدراسته، وإن كتابًا ككتابه «الكافي» قمين بأن يَلْقى العناية، ويحظى بانصراف الهمة له سنين عدة. وكل من هذا وذاك يرجع لأسباب. أما الرجل فهو إمام من أئمة الصنعة النحوية، وصفه أبو حيان – وهو من هو – بأنه «ملأ الأرض نحوًا»، والرجل – على مكانته – لم يعرفه أهل الاختصاص، بله غيرهم، في عصرنا إلا مؤخَّرًا. وأما «الكافي» فهو – أولًا – شرح لمتن ذائع الصيت «الإيضاح لأبي علي»، وهو – ثانيًا – شرح كبير يقع في عدة أسفار، وهو – ثالثًا – الكتاب الوحيد الكامل من تراث ابن أبي الربيع الذي نجا من غوائل الزمان، لا يشاركه في ذلك سوى «الملخص»، على أنه – رابعًا – مقدَّم على «الملخص» بأن هذا الأخير ملخَّص منه، وهو – خامسًا – من أنفس شروح «الإيضاح» على كثرتها. وإلى ذلك كله فإن ثمة أسبابًا أخرى لمكانة الرجل، ولقيمة كتابه تتكشف في تضاعيف الدراسة التي نقدِّم لها.

والحق أن اختياري لـ «الكافي» لم يكن وليد لحظة، ولم يأت محض صدفة، أو ثمرة إشارة لأخ، أو لأستاذ. لقد حصلت على درجة الماجستير في عام ١٩٨٨ عن تحقيق لجزء من كتاب أبي علي الفارسي «الحجة في القراءات السبع»، وكانت في داخلي رغبة في أن أختار شيئًا من تراث أبي علي، أو

تلميذه العظيم ابن جني ، يكون موضوعًا لرسالتي للدكتوراه . وعلى الرغم من أني أعمل في معهد المخطوطات العربية – وكان آنذاك في الكويت – فإني لم أقف على أثرٍ بِكْر لهذا أو ذاك في خزانته . فولَّيت وجهي نحو دراسة ترتبط بتراثهما ، وأعددت قائمة طويلة بأفكار تحرَّيت أن لا تكون مطروقة ، لكن أستاذي – رحمه الله – الدكتور إبراهيم عبد الرازق البسيوني لم يوافق على أيٍّ منها ، وحثَّني على بذل مزيد من الجهد في البحث والتقصِّي . ووقعت تحت يدي نسخة من « حواشي الشلوبين على المفصل » فحملتها إلى د. إبراهيم ، فوجدتُ منه رضًا وقبولًا ، ولكن كان في نفسي منها شيء ، فهي ليست سوى حواشٍ موجزة ، وتعليقات على مواضع بعينها . لذا لم ألبث طويلًا حتى عزفت عنها ، وأنا مدرك بعضَ ميزات لها ، لعل أهمها أنها – كما قال لي بعض الإخوة – تقصِّر الطريق عليّ في الحصول على الدرجة العلمية . وإذا كانت هذه ميزة توافق هوى في النفس ، فإن نزعة أخرى تتملكني دائمًا ، وأحمد الله عليها ، قد صَرَعتْها . هذه النزعة تدفع بي إلى أن أسعى جهدي لأكون داخلًا في من عناهم المتنبي في قوله :

على قدر أهل العزم تأتي العزائم   وتأتي على قدر الكرام المكارم
وتعظم في عين الصغير صغارها   وتصغر في عين العظيم العظائم

وانتقل المعهد إلى القاهرة ، فدخلتُ خزانته ، وطفقت أقلب النظر في ما تحتويه ، حتى وقفت على « الكافي » . وللكتاب صلة بأبي علي ، كما أسلفت ، وأقمتُ على إنعام النظر في مادة الجزء الأول منه أيامًا ، فانشرح صدري له ، ورأيتني أحمله سعيدًا إلى أستاذي ، فيسعد به أيضًا ، ويوافق لي على ما أردت ، وكأن اختياري قد صادف حسن ظنِّه ، وهو الذي خبرني في مرحلة الماجستير ، وقبلها .

تلك كانت قصة اختياري للرجل وكتابه . ولقد وضعتُ خطَّة للدرس والتحقيق ، وجدتُ بعد ذلك تعديلات كثيرة ، فرضتها طبيعة البحث التي تتكشف شيئًا فشيئًا ، ودفع إليها التطور البدهي الذي يطرأ على الباحث نتيجة الاطلاع والمتابعة وتعاور النظر في الأعمال العلمية المشابهة .

وكان في حسباني منذ البداية أن أكتب شيئًا في المتن « الإيضاح » ، تلبية لضرورة منهجية، فأنا أعمل في « شرح » ، ولابد لتكتمل صورة هذا الشرح من التعريف بما قام عليه . وكان في حسباني أيضًا أن أُعَرِّف بالشارح ، لكن الأمرين لم يكونا خالصين لي ، فقد سُبقت إلى الكتابة فيهما . مما يجعل أمامي شَرَكين ينبغي أن أحذر من الوقوع فيهما . الشرك الأول يتصل ب « الإيضاح » ، فقد كتب فيه غير باحث من المحدثين ، أولهم – في ما أعلم – د.عبدالفتاح شلبي في كتابه « أبو علي الفارسي » ، وآخرهم د. يحيى ميرعلم في دراسته ل «شرح الإيضاح» للعكبري . والشرك الثاني يتصل بترجمة ابن أبي الربيع ، فقد كان للدكتور عياد الثبيتي فضل السبق إلى ذلك في تقديمه لأحد كتب الرجل « البسيط » ، فضلًا عن د. علي بن سلطان الحكمي في تقديمه لكتاب آخر له « الملخص » ، وزميلين حَقَّقا الجزء الثاني ،والخامس من « الكافي » نفسه . وقبل هؤلاء جميعًا د. محمد حجي في بحث منشور له في مجلة المناهل المغربية ، تحت عنوان « ابن أبي الربيع إمام أهل النحو في زمانه » .

كان لابد أن أطلع على ما كتبه هؤلاء ، وأفيد منه ، دون أن أسقط في هوة التكرار ، أو أدور في فلك ما كتبوا ، وكل منهما في طبيعة الباحث .

وعيتُ ذلك مبكِّرًا ، وأنا أخط الكلمات الأولى في هذه الرسالة ، فأعانني هذا الوعي على أن أتبين مواقع قلمي ، وجعلت رديفي أبدًا عين ناقد لا تغفل ، وشك باحث لا يطمئن إلا لحقيقة كالشمس سطوعًا .

أما « الكافي » في جزئه الأول، وما حفل به من مسائل علمية، فقد كان حقلًا بكرًا، لم يخطُ فيه أحد قبلي، فانصرفت همتي له انصرافًا، وحرصت على مقايسة مسائله بمسائل كتابَي الرجل الآخرين: « البسيط » و « الملخص » اللذين طبع الجزء الأول من كل منهما. كما نظرت في تفسير ابن أبي الربيع الذي لا يزال مخطوطًا. وبدهيٌّ أن أنظر في أجزاء « الكافي » الأخرى، وبعضها ما يزال مخطوطًا. وقد أعانني اللّه فجمعتُ كل أجزائه المتناثرة في المكتبات المغربية.

وكان ذلك كله ضروريًا لأربط كلام الرجل ببعضه سواء في كتابه، أو في كتبه الأخرى. وأظن أن هذه الرؤية الشاملة قد جعلتني أَقْدَرَ على ما سعيت إليه من اتباع نهج في الدراسة، يبتعد بي عن شبهة الأخذ والتكرار، والتأثر بما كتبه مَنْ قبلي.

جاءت رسالتي هذه في قسمين رئيسين: أحدهما للدراسة، والآخر للتحقيق. وقد صببتُ مادة الدراسة في تمهيد، وثلاثة أبواب، وخاتمة.

أما **التمهيد** فكنتُ مترددًا، هل أجعله لكلام في الزمان والمكان وما يتصل بهما في تلك الفترة التي عاشها ابن أبي الربيع، على ما جرى عليه الباحثون، أم أجعله لما سأكتبه في «الإيضاح»؟ ورأيتني أميل إلى الخيار الثاني، فأول ما يجب أن يعرفه قارئٌ لشرح هو «المتن»، كما أن كلامًا في الزمان والمكان بالقدر الذي تتطلبه مثل هذه الدراسة هو أقرب إلى عَظْم الدراسة وصلبها.

وجاء التمهيد في نقطتين رئيستين:

أولاهما لمسائل عامة تتصل ب « الإيضاح »، حققت فيها عنوان الكتاب، رابطًا ما وصلت إليه بما ذكره ابن أبي الربيع في « الكافي »، كما حققت العلاقة بين « الإيضاح » و« التكملة »، وهل هما كتابان أو كتاب واحد؟، وعرضت

لتاريخ تأليف « الإيضاح »، ونظرت في الروايات المتدافعة التي ذكرتها المصادر في سبب تأليفه، وأَبَنْتُ عن طبيعة الكتاب وغايته، ثم كشفت عن مكانته وحظه بين كتب أبي علي، وألمحت إلى السبب الحقيقي الذي جعل ابن الطراوة ينتقصه ويزري بصاحبه، مؤكدًا أنه خارج من عيبة الضغينة والحسد. وختمت هذه المسائل بالوقوف طويلًا عند ذيوع « الإيضاح » ووصوله إلى المغرب العربي وما يليه من الأندلس، وأجبت عن سؤال: ما هي الطرق التي سلكها، وعلى يد من انتشر؟

وثانيتهما لمسائل موضوعية. وقد تلبثت فيها عند مادة الإيضاح، وعدد أبوابه، وطريقة أبي علي في ترتيب هذه الأبواب، ثم مصادره، فشواهده، ونهجه فيهما. وختمت ببيان أثر « الإيضاح » وامتداده في المكان، وعبر الزمان، مشيرًا إلى تلك الحركة العلمية الخصبة التي قامت عليه، وراصدًا المؤلفات المغربية والأندلسية التي اتَّكأت عليه، فشرحته، أو شرحت شواهده، أو اختصرته، أو اختصرت شرحًا له، أو تتبعته بالاعتراض والنقد، أو تصدَّت لمن اعترضه ونقَدَه.

وخصَّصتُ **الباب الأول** لترجمة ابن أبي الربيع، ووزعت هذه الترجمة في فصلين:

أولهما لسيرته الذاتية، التي شملت الكلام في اسمه ونسبه، وحياته، عارضًا لأسرته، وتنقلاته، وصورة عصره، سياسيًّا وعلميًّا. وأتبعت ذلك بالإشارة إلى العلاقات التي ربطته برجال عصره من ساسة، وعلماء، وشيوخ، وتلامذة، وما جرى من مناظرته لمالك بن المُرَحِّل. ثم تأملت في ملامح شخصيته وخلقه، وأثبتُّ ما هداني إليه هذا التأمل من أوجه شبه كبيرة بينه وبين صاحبه أبي علي، ومن سمات هي في مجملها وقار وصلاح، وحب للعلم، وانقباض عن الناس. وختمت هذا الفصل بالإشارة إلى تاريخ وفاته، والمكان الذي دفن فيه.

وثانيهما لسيرته العلمية ، التي شملت الكشف عن روافد تكوينه العلمي ، والمراحل التي مرت بها حياته .وقد صنَّفت الكتب التي قرأها إلى مجموعات على وفق العلوم التي تنتمي إليها . ثم عرَّفت بشيوخه اعتمادًا على برنامجه الذي صنعه تلميذه ابن الشاط. وقد قرأت هذا البرنامج قراءة متأنية ، هدتْني إلى مجموعة ملاحظات مفيدة ، ذَيَّلت بها هذه النقطة .

ثم عرضت لتلاميذه ، مؤكدًا أنَّ ما رصدته كتب التراجم لم تُحِطْ بهم . ورغبت عن إعداد قائمة اكتفاء بالإحالة على ما كتبه د. الثبيتي ود. الحكمي في مقدمتيهما لـ « البسيط» و « الملخص » . مع ذكر أنبه هؤلاء التلاميذ ، واستدراك من فاتهما منهم. وفي نقطة تالية رصدت مصنفاته ، وأغنيت الكلام فيها بإشارات إلى نسخها الخطية ، وإلى طبعاتها إن كانت قد طبعت ، وإلى كونها مادة لبحث علمي إن كانت كذلك . ثم سَجَّلت ملاحظات عامة تتصل بذلك كله ، وتزيد عليه . وختمت هذا الفصل بالتوقف عند مكانة ابن أبي الربيع ، التي تجلَّت في : إجلاله والثناء عليه ، وقبول الناس كتبه وقيامهم بها .

أما الباب الثاني فوقفتُه على كتاب « الكافي » نفسه ، وجعلته في ثلاثة فصول :

الأول قدمت فيه الكتاب تقديمًا عامًّا ، فحقَّقت عنوانه ، ثم وَثَّقت نسبته من طرق مختلفة ، وقفوت ذلك بالبحث في تاريخ تأليفه ، محاولاً أن أحاصر هذه المسألة في فترة زمنية محدودة . وانتقلت إلى سبب تأليفه وغرضه ، فموضوعه . وتلبثت عند تجزئة نسخه الخطية ، فوصلتُ بالأجزاء الموجودة في العالم إلى عشرة أجزاء ، واحد منها فقط في دار الكتب المصرية ، والتسعة الباقية في المكتبات المغربية. وتلوت ذلك بالكلام في نسخه الخطية ، ووصفتها وصفًا تفصيليًا ، وسجَّلت ملاحظات مهمة عليها . وختمت هذا التقديم العام بدراسة مركَّزة للغة الكتاب وخصائصه التعبيرية ، مفرِّقًا بين مقدمة الكتاب ، ومادته العلمية .

وفي الفصل الثاني شغلتني نقطتان : بناء « الكافي » ، ومصادره . أما النقطة الأولى فخصصتُها لطريقة ابن أبي الربيع في عرض المادة ، والخصائص المنهجية له . وأما النقطة الثانية فتركز الجهد فيها على الكشف عن مصادره ، على ما في ذلك من صعوبة ، إذ إنه لم يكن يصرح بها إلا في مواطن محدودة . وقد صنفت هذه المصادر ، على وفق العلوم التي تنتمي إليها . فاجتمع لي منها : كتب في النحو والتصريف ، وكتب في اللغة والمعجمات ، وكتب في القراءات ، وتفاسير ، وكتب في الأدب والأخبار ، وكتب أخرى . ورصدت أولًا ما صرح به هو ، ثم ما تأكد لدي أو غلب على ظني أنه أفاد منه . وفي ثنايا ذلك قمت بعمل إحصاءات للأعلام الذين ذكرهم ، سواء صرح بكتبهم ، أو لم يصرِّح . وما لم يصرح به هدتني إليه نقوله أحيانًا ، ومقايستها بما جاء في كتب هؤلاء الأعلام .

أما الفصل الثالث فكان موضوعه « الأصول في الكافي » . وفيه تناولت الأصول النحوية العامة ، من سماع وقياس وإجماع .وقد كشفتُ عن موقفه من هذه الأصول الثلاثة،مستعينًا بكلامه في كتابه ، وبتطبيقاته لها ، وأحكامه وقواعده العامة التي ينثرها بين الحين والآخر . وألحقت بالسماع ما يتصل به من مصادره : القرآن الكريم وقراءاته ، والأحاديث الشريفة وآثار الصحابة ، والأمثال والأقوال ، وأخيرًا الشعر والرجز . ولم أغادر مصدرًا منها قبل أن أُبين عن موقفه منه ومنهجه في الإفادة منه ، رابطًا ذلك كله بمواقف أعلام النحويين قبله ، وكاشفًا عن نقاط الالتقاء معهم ، والافتراق عنهم . وألحقت بأصل «القياس» ما يتصل به من نظريتي العلة والعامل ، وتتبعت مظاهر هاتين النظريتين في كتابه . وفصلت القول في أصل « الإجماع » ، فجعلتُه في نوعين : إجماع العرب ،

وإجماع أهل الصنعة . واستقرأت هذا وذاك في كلامه .

وقفوت ما سبق بالتلبُّث طويلًا عند شخصية ابن أبي الربيع النحوية ، مادةِ **الباب الثالث** ، الذي سعيت فيه إلى استكمال رسم ملامح شخصية الرجل ، والتركيز على تفصيلاتها ، من خلال خمسة فصول ، جعلت أولها لـ« ابن أبي الربيع والنحويون » . واستهللته بإلقاء نظرة عجِلة على مذهبه النحوي ،دالًا على بصريته ، بما في الدراسة من مظاهرها ، وما يأتي . وأعقبت ذلك بتتبع أصداء اتجاهات النحويين ومذاهبهم لديه ، ففصلت القول في مواقفه من مسائل الخلاف عامة ، وأعلام البصريين أصحابِهِ ، والكوفيين ، والبغداديين ، والمتأخرين .

وقصرت ثاني **الفصول وثالثها** على مواقفه من رجلين ذوي وضع خاص ، هما : أبوعلي الفارسي، وابن الطراوة .

أما **رابع الفصول** فكان موضوعه : اجتهادات ابن أبي الربيع وأثره . ولقد رصدت فيه آراء تفرد بها ، وإضافات له على سابقيه ، وتحقيقات لمسائل ، ونقدات ، وتسويات ، واختيارات .

كما رصدت فيه أثره في اللاحقين ، وانتقيت بعض كتب نابهة وغير نابهة ، مثل ارتشاف الضرب ، والجنى الداني ، وتوضيح المقاصد ، ومغني اللبيب ، والمقاصد الشافية ، ومصابيح المغاني ، والهمع ، والأشباه والنظائر ، ونتائج التحصيل ، وخزانة الأدب ، وشرح أبيات المغني .

وفي **الفصل الخامس** والأخير نظرت في ما لابن أبي الربيع وما عليه ، وصنَّفت هناته وعثراته التي أخذتها عليه في شقين : شق يتصل بـ « الإيضاح » ، وشق يتصل بكتابه عينِه . وأخيرًا جاءت الخاتمة التي سجلت فيها أهم النتائج التي خلصت إليها .

أما القسم الثاني ، قسم التحقيق ، فقد استهللته بالإشارة إلى النسخة الخطية المعتمدة إشارة سريعة ، محيلًا على ما سبق من وصف تفصيلي في الدراسة ، وبيَّنتُ - بإيجاز - أيضًا منهجي في تحقيق النص ، وهو لا يخرج عما استقر من أصول هذا الفن . وتلوت حديثي عن المنهج بصور من طرة غلاف النسخة المعتمدة ، وورقتها الأولى ، والأخيرة . ثم جاء النص المحقق الذي يشمل الجزء الأول من « الكافي » على وفق تجزئة نسخة الزاوية الحمزاوية ، ويتضمن شرح ما جاء في « الإيضاح » حتى نهاية « باب الأسماء التي سميت بها الأفعال » .

* * *

والحق أن الدراسة قائمة أساسًا على الجزء الأول المحقَّق ، لكنها لم تقتصر عليه في مواطن ، ونظرتُ في بقية الأجزاء ، وبخاصة تلك التي حُقِّقت . كما أن عينيَّ كانتا دائمًا على كتابي ابن أبي الربيع المطبوعين : « البسيط » و « الملخص » ، فضلًا عن تفسيره المخطوط، كما أسلفت ، وإلى ذلك فإن شرحي « الإيضاح » : المقتصد للجرجاني - وهو مطبوع - ، وشرح العكبري - وهو رسالة جامعية - لم يغيبا عني ، فأغنيت تعليقاتي على النص مستعينًا بهما ، كما أشرت بين الحين والآخر إلى مواطن الزيادة والنقص ، والقوة والضعف ، في كلام ابن أبي الربيع ، موازنًا بما جاء في كلامهما .

ولما كانت المادة في « الكافي » ثرية ومتنوعة ، فقد دفعتني دفعًا إلى مصادر عديدة من المعجمات وكتب اللغة ، والغريب ، والأدب ، والأخبار ، والتراجم والطبقات بأنواعها ، والشعر ؛ سواء كانت دواوين وأشعارًا لشعراء بعينهم ، أو مجموعات شعرية بأصنافها ، بالإضافة إلى كتب القراءات القرآنية ، وكتب الاحتجاج ، والتفاسير ، ومعاني القرآن ، وغريبه ، وإعرابه ، ومجازه ، وأيضًا المصنفات الحديثية ، وكتب الفقه وأصوله ، والفلسفة ،

والتصوف ،وما يتصل بذلك كله من دراسات حديثة في أوعية المعرفة المختلفة ، من كتب ومجلات ودوريات .

ولم أسلك في الدرس منهجًا واحدًا لا أتعدّاه ، وما كان لي ذلك ، وإن ظل المنهج النقدي ملازمًا لي أغلب الوقت . لقد لجأت إلى المنهج الوصفي عندما تطلّب الأمر ذلك ، واستعنت بالمنهج الإحصائي حيث كان مفيدًا ، ويخدم أغراضًا سعيت إليها ، وانحزت إلى المنهج التحليلي لأخلص إلى نتائج علمية مقبولة ، ولم أنس المنهج التاريخي عندما رأيت أن من الضروريّ وضع ظواهر أو أفكار في إطارها التاريخي لمعرفة المراحل التي مَرّت بها ، ومن ثَم فهمها فهمًا سليمًا يعين على الدَّرْس .

* * *

وليس لي أن أختم مقدمتي هذه قبل أن أحمد الله تعالى على أن متّع عملي هذا بإشراف ثلاثة من الأساتذة الأفاضل ورعايتهم . أما أولهم فهو الأستاذ الدكتور إبراهيم عبد الرازق البسيوني – رحمه الله – الذي شهد ميلاد هذه الرسالة ، وأفكارها الأولى . وأما ثانيهم فهو الأستاذ الدكتور عبد الفتاح السيد سليم الذي له فضل لا ينكر في متابعة تحقيقي النص حتى نجز كاملًا ، قبل أن ينتقل الإشراف لأستاذي الجليل الأستاذ الدكتور إبراهيم حسن إبراهيم الذي لن أُفيَه حقه من جميل الثناء ، فقد فتح لي عقله ، ووسعني بقلبه ، وقرأ الدراسة كلمة كلمة ، وأغناها بنافذ نظرته ، وسديد رأيه ، وعلّمني قبل ذلك أن الإشراف العلمي للأستاذ لا يعني الحجر ولا القَسْرَ ، فالبحث مسؤولية الباحث أولًا وأخيرًا ، والأستاذ هو تلك المنارة العالية التي تضيء وترشد ، فجزاه الله خير الجزاء .

وبعد ، فهذا هو عملي ، أخلصت له النية ، وصدقت فيه العمل ، وأقمت له القصد ، وبذلت من أجله النفْس سنين طويلة . فإن أكن أصبت فذلك فضل الله وتوفيقه . وإن كبوت فحسبي ما ذكرت . والحمد لله أولًا وأخيرًا .

القاهرة
في : ١٧ من ذي القعدة ١٤١٩هـ
٥ من مارس ١٩٩٩م

وكتب
فيصل عبد السلام الحفيان

تمهيد(*)

الإيضاح لأبي علي

يعرض هذا التمهيد بإيجاز لجملة من القضايا التي تتصل بكتاب « الإيضاح » لأبي علي الفارسي . وقد سلكت هذه القضايا في زمرتين :

الأولى : مسائل عامة . وتتصل بعنوان الكتاب ، وتاريخ تأليفه وسببه ، وطبيعته وغايته ، ومكانته ، وذيوعه .

الثانية : مسائل موضوعية . وتعرض لمادة الإيضاح ، وبنائه ، ومصادره ، وشواهده ، وأثره .

ويهدف هذا التمهيد إلى التعريف بـ « الإيضاح » ، تلبية لضرورة منهجية ، إذ لابد من تقديم واف للمتن الذي أقام عليه ابن أبي الربيع شرحه .

* * *

(*) تناول « الإيضاح » بالدرس عدد من الباحثين ، أقدمهم - في ما أعلم - د. عبد الفتاح شلبي في كتابه « من أعيان الشيعة : أبو علي الفارسي » الذي صدر عام ١٣٨٨هـ. ومنهم د. حسن شاذلي فرهود الذي ساق تقديمه الموجز لـ « الإيضاح » في مطلع تحقيقه الكتاب . وعرض له من بعد د. كاظم بحر مرجان في دراسته التي قدَّم بها لتحقيقه « التكملة » ، وأيضا في تقديمه لـ « المقتصد في شرح الإيضاح » لعبد القاهر الجرجاني ، ثم جاء د. يحيى ميرعلم الذي كتب بتفصيل عن «الإيضاح» ضمن دراسته المطولة عن «منهج العكبري في شرح الإيضاح» .

- ١ -

مسائل عامة

أ – عنوان الكتاب :

ذكرت المصادر عنوان كتاب «الإيضاح» في صور شتّى، وقد رأيت منها : الإيضاح(١) ، والإيضاح العَضُدي(٢) ، والإيضاح في النحو(٣) ،والإيضاح في النحو والصرف(٤) ، والإيضاح في علم العربية(٥) ،والعَضُدي(٦) ،والإيضاح والتكملة في النحو(٧) .

ويُلاحظ أن الجزء المشترك بينها جميعًا هو: «الإيضاح» ، وأن الأجزاء الأخرى عبارة عن زيادات ، لكل منها غرض . وأكثر العناوين شهرة ودورانًا في المصادر هو: «الإيضاح» . وأنا أميل إلى أن يكون هو العنوان الذي اختاره أبو علي لكتابه ، لما سلف ، ولأن أبا علي نفسه اكتفى به في مقدمة «التكملة»(٨) ،وفي « كتاب الشعر»(٩) .ولأنه يفي بالغرض الذي من أجله ألّف الكتاب ، فالزيادات تشعرك أنها لمجرد التبيين، كما في «النحوي» ، و «في النحو» أو للنسبة ، كما في «العضدي» . ولعل هذه الزيادات قد لحقت بالعنوان في ما بعد ، من تلاميذ الشيخ ، أو النساخ ، بغرض بيان موضوع الكتاب ، أو تمييزه من غيره ، أو تشريفه بنسبته إلى من أُلِّف له .

ولم يذكر ابن أبي الربيع في كتبه الكتاب إلا بـ «الإيضاح» ولم يزد . كما أنه ذكره كذلك في عنوان الشرح الذي وضعه للكتاب – موضوع التحقيق وبيت القصيد ، وهو: «الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح» كما في نسخة الزاوية الحمزاوية ، أو «الإفصاح في شرح الإيضاح» كما في نسخة القرويين . وإذا أمكن الاعتراض أو الانفصال عن هذا العنوان بمناسبته السجعة ، فإن ذلك مدفوعٌ بالصور الأخرى التي ورد بها ، مما سيأتي بيانه مفصَّلًا بعد .

* * *

وتتصل بمسألة عنوان «الإيضاح» مسألةٌ مرتبطة بعنوان للكتاب سلفت الإشارة إليه، وهو: «الإيضاح والتكملة» ، فهل الإيضاح والتكملة كتابان أو كتاب واحد ؟

لم يعرض د. شلبي لهذه المسألة ، لكنه فصل بين الكتابين ، وتكلّم على كل منهما كلامًا مستقلًا ، مما يشير بوضوح إلى أنه يراهما كتابين(١) . أما د. كاظم بحر المرجان فقد توقف طويلًا ، وجزم بأنهما كتابان ! وحشد نفسه للتدليل على ذلك(٢) .

وأستطيع القول بعد أن نظرت في الأمر مليًا : إن الإيضاح والتكملة كتاب

---

(١) به عُرف . وهو المثبَت على نسخة أيا صوفيا . وعليه اقتصر ابن أبي الربيع ، كما يأتي .

(٢) به طُبع . واختاره د. فرهود لأنه عنوان نسخة الأصل التي اعتمد عليها ، ولتمييزه من غيره . كما أنه مثبَت على نسخة مكتبة كوبريلي .

(٣) ذيل تجارب الأمم ٣/ ٦٨، ونزهة الألِبّاء٣١٦، وتاريخ بغداد ٧/٢٧٦، وبغية الوعاة١/ ٤٩٦، وشذرات الذهب ٣/ ٨٨.

(٤) عنوان نسخة مكتبة أحمد الثالث .

(٥) عنوان نسخة دار الكتب المصرية .

(٦) إنباه الرواة ٢/ ٣٨٧.

(٧) تاريخ ابن كثير ١١/ ٣٤٣، ووفيات الأعيان ١/ ١٢٠، وبرنامج الوادي آشي ٣٠٧، وكشف الظنون ١/ ٥١٥.

(٨) ص ١٦٤.

(٩) ٢/ ٤٣٧.

---

(١) انظر كتاب د. شلبي : أبو علي الفارسي .

(٢) انظر ما كتبه تمهيدًا لـ «التكملة» : ص ١٩ وما بعدها .

واحد. هكذا هما عند القدماء، فهم غالبًا ما يذكرون الإيضاح، ويريدون الاثنين معًا(١)، وبعضهم – كما فعل ابن أبي الربيع – يذكر «التكملة» على أنها النصف الثاني من الإيضاح(٢)، ولا يذكر اسم «التكملة» أصلًا.

والأمر من بعد أهون من ذلك، فأبو علي نفسه صرّح في مقدمة «التكملة» بأنه ذكر الإعراب بأصنافه وأبوابه «في الجزء الأول من كتابنا الموسوم بـ«الإيضاح»(٣) وليس بعد هذا تصريحٌ بأنهما كتاب واحد في جزأين.

ومما يثير العجب دعوى د. كاظم أنّ مما يدعم القول عن استقلال الكتابين أنّ كلًّا منهما يحمل اسمًا خاصًّا به، ثم يقول: «لهذا أطلق – يريد: أبا علي – على الكتاب الصرفي اسم (التكملة)(٤)». وهي دعوى بلا سند، فلم أر في مقدمة التكملة ولا في خاتمتها هذا الإطلاق. وما أظن أن أبا علي سَمّى الجزء الثاني من «الإيضاح»، بل أرى «التكملة» عنوانًا وضعه من جاء بعده من تلاميذه، أو نُسّاخ الكتاب، وهذا عكس ما ذهب إلى د. كاظم الذي يرى أن دمجهما في كتاب واحد تم على أيدي طلبة أبي علي! . وليس مقبولًا الاستناد إلى أن لكل من الكتابين مقدمة مستقلة، إذ يمكن دفع ذلك بأمرين:

أولهما: البدء بموضوعات جديدة، هي موضوعات الصرف واللغة.

ثانيهما: وجود مسافة زمنية بين تأليف كلٍّ من الجزأين.

---

(١) إنما قلت: «غالبا» لأني رأيت الذهبي ينص على أنهما كتابان. انظر: سير أعلام النبلاء ١٦/ ٢٤٩، ٣٨٠.

(٢) انظر: ص ٧٧٦. والإحالات المطلقة جميعًا على القسم الثاني – التحقيق. فإن كانت الإحالة داخل الدراسة نصصتُ على ذلك.

(٣) التكملة ١٦٤.

(٤) التكملة ٢١.

كما أنه ليس مقبولًا الاستناد إلى استقلال كل منهما في موضوعاته، فما وجه الغرابة في أن يَجْمع أبو علي موضوعات النحو معًا، ثم يتلوها بموضوعات الصرف واللغة؟!

وأساس المشكلة – في رأيي – أنّ أبا علي ألف الكتاب على مرحلتين: في الأولى ألف الجزء الأول الذي خَصّ به موضوعات النحو أو الإعراب، وفي الثانية ألف الجزء الثاني الذي خَصّ به موضوعات الصرف واللغة، فكأنه أراد أن يستوفي كتابه ويكمله. ولعل إطلاق «التكملة» على هذا الجزء (الثاني) من هذه البابة.

* * *

ويلتبس «الإيضاح» أحيانًا بكتاب آخر لأبي علي، هو: «الإيضاح الشعري»، أو «إيضاح الشعر»، أو «كتاب الشعر في أبيات الإعراب المسوقة على كتاب الإيضاح»، أو «شرح الأبيات المشكلة الإعراب على نظم كتاب الإيضاح»(١). وقد حَقّق د. محمود الطناحي هذا اللبس(٢). كما أشار د. يحيى ميرعلم إلى ما ترتب عليه من وقوع أخطاء في الإحالة على أحدهما، والمقصود الآخر، أو في فهرسة ما يتردّد من نقول منهما، أو من أحدهما، وجمعهما تحت عنوان واحد(٣). وأُرى أن سبب ذلك تلك المشابهة بين عنواني الكتابين، واشتراكهما في كلمة «الإيضاح» حينًا، أو دخول كلمة «الإيضاح» في عنوان

---

(١) حققه د. الطناحي تحت عنوان «كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب». وحقّقه د. حسن هنداوي تحت عنوان «شرح الأبيات المشكلة الإعراب». وانظر الخلاف في عنوانه في تقديم د. الطناحي للكتاب ص ٢١ – ٢٥.

(٢) «كتاب الشعر» ٢٤، ٢٥.

(٣) منهج العكبري في شرح الإيضاح ١/ ١١٨.

الثاني حينًا آخر .

ب – تاريخ تأليفه وسببه :

ألَّف أبو علي « الإيضاح » وهو في شيراز ، في كنف عضد الدولة البويهي ، وقد تباين الرأي في تاريخ تأليفه : فذهب د. شلبي إلى أن أبا علي ألف « الإيضاح » و« التكملة » في صدر المدة التي قضاها في شيراز ، والتي تبلغ قرابة عشرين عامًا (٣٤٨هـ – ٣٦٦هـ)(١) ، في حين رجح د. كاظم أن يكون « الإيضاح » ألف في آخر هذه المدة ، وأن « التكملة » ألف في بغداد ، بعد أن لحق أبو علي بعضد الدولة فيها عقيب نصره على ابن عمه عز الدولة بختيار عام ٣٦٦هـ(٢) .

ومعلوم أن أبا علي قد ألف « الإيضاح » تلبية لطلب تلميذه وولي نعمته عضد الدولة. وقد أشار إلى ذلك في مقدمته الموجزة للكتاب ، فقال : « أما على إثر ذلك ، أطال اللّٰه بقاء الأمير الجليل عضد الدولة مولانا ، وأدام عزّه وتأييده ونصره وتمكينه ، وأسبغ عليه طوله وفضله ، فإني جمعت في هذا الكتاب أبوابًا من العربية متحرِّيًا جمعها على ما أمر به الأمير الجليل عضد الدولة ...»(٣) ، وقال نحو ذلك في مقدمته الأخرى للنصف الثاني من الكتاب (التكملة) : « الحمد لله .. وصلى اللّٰه على محمد.. وإياه نسأل ، وإليه نرغب في إيزاع الشكر وإلهام الحمد على ما منح الأنام ، وشمل الخاص والعام من النعمة بالملك العادل عضد الدولة ..»(٤) .لقد ألَّف أبو علي « الإيضاح » بناء على طلب ولي نعمته عضد

---

(١) أبو علي الفارسي ٥١٧.

(٢) التكملة ٢٧.

(٣) الإيضاح ٥.

(٤) التكملة ١٦٣.

الدولة ، ولكن قراءة الروايات التي ساقتها المصادر تثير أكثر من علامة استفهام . وَلْنُزْجِ هذه الروايات قبل أن نشير إلى هذه العلامات .

تقول إحدى الروايات إن عضد الدولة قد استحسن الكتاب ، وكان ضنينًا به ، « وأن رجلًا توصل إلى كَتْبه بخطه بحيلة ، فأمر عضد الدولة بقطع يده ، لنفاسة الكتاب في نفسه وحلاوته في قلبه .. حتى سئل في أمره ، فعفا عنه »(١) .

وتفيد الثانية أن « عضد الدولة التمس من أبي علي وضع كتاب في النحو ، فألَّف الجزء الأول ، وضَمَّنه عوامل الإعراب وما يتعلَّق به ، فلما وقف عليه عضد الدولة كأنه استقلَّه ، فأضاف إليه هذا الجزء – يريد « التكملة » – تكميلًا له »(٢) .

وزاد ياقوت « لما صنّف أبو علي كتاب « الإيضاح » ، وحمله إلى عضد الدولة ، استقصره عضد الدولة ، وقال له : ما زدْتَ على ما أعرف شيئًا ، وإنما يصلح هذا للصبيان ، فمضى أبو علي ، وصنَّف « التكملة » وحملها إليه ، فلما وقف عليها عضد الدولة قال : غضب الشيخ ، وجاء بما لا نفهمه نحن ولا هو »(٣) .

فإذا أعدنا قراءة مقدمة أبي علي لـ « الإيضاح » ، ووضعنا هذه الروايات على بساط البحث، وقرأناها قراءة نقد وتمحيص ، فإننا نلحظ ما يلي :

– الروايتان – كما هو بَيِّنٌ – تتدافعان تدافعًا شديدًا : الأولى تضع الكتاب في منزلة عالية عند عضد الدولة ، فهو حريص عليه ، ضنين به ، محبٌّ للاختصاص بقراءته دون أحد من العالمين . والثانية تنزل به ، وتدني من قدره ، وتجعله كتابًا للصِّبية .

– إذا صَحَّ ما أشارت إليه بعض المصادر من أن أبا علي ألف « الإيضاح »

---

(١) ذيل تجارب الأمم ٣/٦٨.

(٢) نزهة الألباء ٣١٦.

(٣) معجم الأدباء ٨/٢٣٨.

لأبناء أخي عضد الدولة ، فإن الرواية الثانية ساقطة ، إذ لا وجه للاعتراض على كون الكتاب صالحًا للصبيان ، إذ إنه لهم وُضع ، ومن أجلهم أُلِّف .

– اكتفى أبو علي بالإشارة إلى أن ما جمعه في « الإيضاح » قصد به تنفيذ أمر عضد الدولة ، لكنه لم يكشف مضمون هذا الأمر ، أو غايته . ومهما يكن فإن التوفيق بين هذه الروايات أمر صعبٌ ، فهي على طرفي نقيض ، وفي الجمع بينها افتعال ، وتخرّص بما لايصح ، فأين وجه الحقيقة ؟

لقد مال د. شلبي ميلًا قويًّا إلى الرواية الأولى ، وشكَّك في الرواية الثانية ، وحكم بأن « الرواة تَزَيَّدوا وأسندوا إلى عضد الدولة ما لم يكن منه ، ولم يتحدث به »(1) .

وبعد ، فإنه ، وإن كان من الصعب – كما سلف – التوفيق بين هذه الروايات ، فإني أرى أنه يمكن رسم ملامح مقبولة لصورة القضية من خلال النقاط التالية :

– ليس مهمًّا الجزم بما إذا كان أبو علي قد أَلَّف « الإيضاح » لعضد الدولة نفسه ، أو لأبناء أخيه ، فذلك لا يُغَيِّر من الأمر شيئًا .

– لعل الرواية الأولى التي تقول باستحسان عضد الدولة للكتاب وإعجابه به أقرب إلى العقل ، فعضد الدولة يعد نفسه « غلام أبي علي في النحو »، وناهيك عما توحي به كلمة « غلام » من الاحترام والتبجيل الذي يحسه الأمير تجاه الشيخ.

ويمكن أن تكون بقية هذه الرواية التي تشير إلى أن عضد الدولة كان سيقطع يد الذي كتب الكتاب بحيلة ، من مبالغات الرواة ، وتزيُّدهم .

---

(١) أبو علي الفارسي ٥١٥.

– الرواية الثانية في مجملها قد تكون محاولة لتفسير سهولة « الإيضاح » وصعوبة « التكملة » لا أكثر ، كما أنه بعيد أن يكون عضد الدولة قد قال ما قاله من أن الكتاب يصلح للصبيان ، ثم بعد «التكملة» قال : « غضب الشيخ فجاء بما لا نفهمه نحن ولا هو» وليس بعيدًا أن تكون الرواية كلها موضوعة .

وإنكار هذه الرواية (الثانية) والطعن فيها ، ليس جديدًا ، فقد سبق إليه الأنباري(1) وإني لآخذ على د. شلبي أنه لم يشر إلى ذلك ، على الرغم من أن « نزهة الألباء » من مصادره !.

جـ – طبيعته وغايته :

« الإيضاح » كتاب ذو طبيعة خاصة بين كتب أبي علي ، فهو الكتاب التعليمي الوحيد له ، ومن المعروف أن كتب أبي علي جميعًا ، تأخذ طابع المسائل ، أو القضايا العلمية الصعبة ، أو المشكلات النحوية العويصة ، وهذا أمر طبعيّ ، فهو بعقليته المنظمة ، وتفكيره المنطقي ، قد خبر دروب الاستدلالات الذهنية المعقدة ، وتمَرَّس بطرق القياس ومضائق التعليل ، وكل ذلك جعله يجد نفسه في توضيح الغوامض والمشكلات والعويص .

وأعتقد أن أبا علي عندما نهد إلى تأليف « الإيضاح » قد « جمع فيه أبوابًا من العربية متحرّيًا في جمعها »(2) على حد تعبيره ، وهو مدرك طبيعة المهمة والغاية التي يسعى إليها . ولذا جاء كتابه هذا مختلفًا عن كتبه الأخرى ، العبارة فيه مختصرة ، مركّزة ، سهلة بالقياس إلى عبارته في كتبه الأخرى ، فضلًا عن أن الاستطراد فيه – وهو سِمة من سمات أسلوب أبي علي – اقتصر على مواطن محددة .

---

(١) نزهة الألباء ٣١٦.
(٢) الإيضاح ٥.

ولقد أحسن ابن أبي الربيع في وصفه « الإيضاح » بأن مؤلفه « قد مال فيه إلى الرَّمْز والتنكيت ، وتجافى عن الإطالة والتشتيت »(١) ، فأبو علي في « الإيضاح » يضع قواعد عامة. وأصولًا جامعة ، ويشير سريعًا إلى مسائل مشكلة تحتمل الكثير ، لكنه يعزف عن التفصيل والتطويل حتى لا يرهق قارئه ، ولا يكدُّ ذهن متابعه . وهو في هذا ينهج نهجًا سليماً، يتساوق مع الغرض الذي من أجله وضع تأليفه ، على القول بأنه عمله لأبناء أخي عضد الدولة . أما على القول بأنه عمله لعضد الدولة نفسه ، فإن الأمر لا يختلف كثيرًا ، إذ لا شك أن غرض أبي علي هو وضع مقدمة مركَّزة تكفي القانعين ، وتفتح الباب أمام المستزيدين .

ولعل هذه السِّمات التي انفرد بها « الإيضاح » بين كتب أبي علي ، هي التي جعلت أحد الباحثين المحدثين يقع في الوهم ، ويسقط في شرك « التعميم » ، حيث يقول : « وبلغت كتب أبي علي الذروة في فصاحة التعبير وجمال الصياغة ، فقد كان يؤثر الوضوح ، ويبعد عن كل ما يؤدي إلى الإلغاز والتعمية »(٢) . وهذا غريب منه ، فأبو علي على العكس من ذلك ، يُغْمض الكلام ، ويَعْجُنه ، ويُدْخل بعضه في بعض ، ويقلقه ، وهذا معروف عنه، ومشهور ، به نعته تلاميذه ، وبه وسمه أهل العلم من المحققين . وهو من بعد لايحتاج إلى فضل كلام ، فكتبه شاهدة على ذلك ، وهي في متناول الأيدي .

د – مكانته :

إن طبيعة « الإيضاح » التي أشرت إليها آنفًا ، لا تقلل من قيمته ، أو تزري بصاحبه ، فتأليف مثل هذه المقدمات النحوية الموجهة للشداة مهمة سُبق إليها ،

---

(١) ص ٥.

(٢) انظر : التكملة (تحقيق فرهود) ٨.

فقد ألف ابن السراج (ت ٣١٦هـ) من قبل «الموجز في النحو» وألف الزجاجي (ت ٣٣٧هـ) « الجمل » ، ونهج من بعد آخرون النهج نفسه ، فوضع ابن جني (ت ٣٩٢هـ) « اللمع » ، والزمخشري (ت ٥٣٨هـ) « المفصل » ، وابن مالك (ت ٦٧٢هـ) بعد قرون « التسهيل » .

ولكن هل للكتب حظوظ كحظوظ الناس حقًّا ، فما وافق منها حظًّا انتشر وذاع ، وما دفعت الرياح سفنه بعيدًا خمل وضاع . وقبل هذا وبعده هل يحطّ من قدر كتاب ما كونه للشداة والمتعلمين ، أو يزري بقيمته أنه وجيز سهل ؟ ! . وأين كتاب « الإيضاح » من هذا كله ؟

ذهب د. محمود الطناحي إلى أن : « الإيضاح » قد حظي على وجازته واختصاره وسهولته ويسره باهتمام أهل العلم .. وهو كتاب تعليمي ، يدخل في دائرة المتون ، ولكن حظوظ الكتب كحظوظ الناس ،يصيبها ما يصيبهم من ذيوع أو خمول »(١) .

وإذا كان ما نُعت به الكتاب من اختصار وسهولة ويسر صحيحًا ، فإن هناك أمرين لابد من التوقف أمامهما :

الأول : أن الاختصار والسهولة وما يتَّصل بهما لا يصحُّ وضعهما في حسبان من يقيِّم كتابًا ، ذلك ؛ لأن لكل كتاب غاية ، ومجموعة أو فئة من الناس ، يسعى إليهم ، ويوجَّه إلى عقولهم ، وتقييمه يكون بعد ذلك ، فلا يوضع كتاب قصد به طلبة في مخلاة واحدة ، مع آخر يستهدف علماء ، بل إن ما يكون ميزة لهذا الكتاب قد يكون عيبًا لذاك .

---

(١) مقدمة « كتاب الشعر » ١/ ١٢، ١٣، وسبقه إلى نعت « الإيضاح » باليسر د. عبد الفتاح شلبي في كتابه : أبو علي الفارسي ٥٢٢.

والثاني : أن عبارة : « ولكن حظوظ الكتب .. إلخ » وما توحي به غير مستقيمة ، فالمسألة – كما أرى – ليست حظًّا ، ولا علاقة لها بالحظ ، و «الإيضاح» ليس بدعًا بين كتب المقدمات النحوية التعليمية والمتون ، فكم شرحٍ وُضع على « جمل » الزجاجي ، و « لمع » ابن جني ، و « آجرومية » الصنهاجي ، و«ألفية» ابن مالك ، وأمثالها ! . من البدهي أن تجد مثل هذه المقدمات الانتشار والذيوع والاهتمام لأكثر من سبب :

أما **أولها** فيتمثل في أنها كتب وُضعت للتعليم . ومن الطبعي أن يلجأ إليها الشيوخ والمعلمون ، يقرِّرونها على طلبتهم ، ليفتتحوا بها تلقيهم العلم .

وأما **ثانيها** فهو أن الشيوخ والمعلمين ، وهم يدرِّسونها ، يقومون بالشرح والتعليق .. فتكثر شروحها وشروح أبياتها واختصارها ونظمها ..

على أني أزعم أن المصنفات التي ارتبطت بـ « الإيضاح » بصورة ما ، والتي قيَّدتها المصادر على كثرتها ليست سوى غيض من فيض ، فما أدرانا أن كل شيخ أقرأ « الإيضاح » قد قيّد شرحه ودَوّنه ، أو وجد من يدوِّن عنه ، وهل نستطيع قبل ذلك الجزم بأن المصادر قد رصدت كل تراثنا ؟

لا غرو إذن أن يشغل كتاب « الإيضاح » مكانة عالية بين كتب المقدّمات النحوية الجامعة ، فصاحبه أبو علي الفارسي قمة شامخة على مدى تاريخ النحو كله . ولم يطعن في هذه المكانة ، أو يزري بصاحب الكتاب ،سوى أبي الحسن ابن الطراوة ، كما سيأتي بعد قليل . وقد وجد هذا الأخير من يتصدى له ، مثل ابن الضائع ، وابن أبي الربيع .

وتتآزر في صنع المكانة التي وصل إليها « الإيضاح » أسباب عديدة ، يمكن أن نوجزها في النقاط التالية :

– ألف أبو علي كتابه استجابة لطلب ولي نعمته وصاحبه وتلميذه عضد

الدولة البويهي ، فليس بدعًا أن يحشد نفسه حشدًا ، ويجمع همته جمعًا ، لتصنيف هذا المؤلَّف ، حتى يليق بمقام الرجل .

– وعندما يتصدَّى أبو علي وهو من هو في النحو والعربية . لتأليف كتاب تعليمي ،فلابد أن يضع فيه –كما أسلفت – عصارة فكره النحوي، وبخاصة أنه يريد أن يجمع فيه معظم أبواب النحو والصرف.

– وأبو علي إلى ذلك واسع العلم ، مُطّلع على أمهات الفن الذي يؤلف فيه ، فهو من وُصف بأنه « أشد إكبابًا على الكتاب ، وأكثر تفرّدًا به »(١) ، وهو من أخذ عن ابن السراج صاحب «الأصول في النحو» و « الموجز» .وهذا الكتاب الأخير يقال : إن أباعلي أكمله بإشارة من أستاذه . وعالم مثله عندما ينهد للتأليف ،لابد أنه يضع في حسبانه مناهج التأليف السابقة ، ويبتعد عما وقعتْ فيه من هنات .

ولذلك فإن ما أزرى به ابن الطراوة على أبي علي وإيضاحه إنما هو مأخوذ من عَيْبة الضغينة والحَسَد ، وما ردَّده في كتابه « الإفصاح ببعض ما وقع من الخطأ في كتاب الإيضاح » ليس سوى صوت نشاز خارج عن إجماع أهل العلم ، فقد زعم أن « الإيضاح » لا يستحق الشهرة التي وصل إليها ، فقال : « فلشدَّ ما خدع نفسه ،وغُبن رأيَه من عدل عن التواليف المسندة ، والقوانين المقيدة ، كالجمل ، والكافي ، وكتاب سيبويه الشافي ، وفرغ للإيضاح والشيرازيات والخصائص والحلبيات ، ترجمةٌ تروق بلا معنى ، واسمٌ يهول بلا جسم ، إلا تشدُّقًا بالكتب وإحالة على الصحف ، وإن هذا لهو الخسران المبين »(٢) .

---

(١) الإمتاع والمؤانسة ١٣١/١ .

(٢) الإفصاح ٣٨ .

وقد أرجع د. عياد الثبيتي (١) الخلاف بين الرجلين : الفارسي وابن الطراوة إلى الخلاف المذهبي بينهما ، فأبو علي معتزلي ، وأبو الحسين سُنّي ، والمعتزلة يحكمون العقل في النقل، والسنة يحترمون النقل ، ولا يلجأون إلى القياس مع وجود النص .

وعلى الرغم من أن هذا التعليل قد يقبل لأول وهلة ، فإن التأمل لا يلبث أن يجعلك ترفضه ، ذلك أن تتبع ابن الطراوة للفارسي لم يقتصر على المسائل النحوية المرتبطة بقضايا دينية ، أو التي تتصل بها من قريب أو من بعيد ، على أن تحكيم العقل مطلوب حتى عند أهل السنة في المسائل الفرعية ، والفقه الإسلامي قائم على أنواع الاستدلالات الذهنية المختلفة. وليس هذا موطن الحديث في ذلك والغوص فيه .

وأرى أن المسألة لا علاقة لها بالخلاف الديني المذهبي ، ولكنها ترجع إلى اختلاف الرجلين في فهم النحو ، فأبو علي رأس في تحكيم العقل والقياس ، هذا أمر به عُرِف وشُهر ،في حين يُعَدُّ ابن الطراوة ، ومن بعده تلميذه النابه السهيلي ، ذوي خط مختلف، فهما ينعيان على النحويين مسائل كثيرة تتصل بالاستدلال الذهني والتعليل ، وهذا الاتجاه معروف ، وبخاصة عند السهيلي ، وكتبه عليه شاهدة. ويؤكد ذلك ما أشار إليه الباحث نفسه من اختلاف أبي علي وابن الطراوة في تعريف النحو ، فأبو علي يعرفه بأنه «علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب » (٢) وابن الطراوة يعرفه بالقول: « هو تسديد الذهن للتمييز بين الاستقامة في الكلام والإحالة » (٣) . الأول يرى النحو غاية ، والثاني يراه

---

(١) مقدمة ، الإفصاح ، ١٦ ، وما بعدها .

(٢) التكملة ١٦٣.

(٣) الإفصاح ١٥٤.

وظيفة. هذا أسُّ الخلاف .

هـ – ذيوعه :

شَرَّق « الإيضاح »وغَرَّب ، ووصل إلى بلاد المغرب والأندلس ، وزاحم هو وكتاب «اللمع» لابن جني « جمل » الزجاجي الذي كان كما وصفه القفطي « كتاب المصريين وأهل المغرب وأهل الحجاز واليمن والشام » (١) .

والسؤال هو: ما هي الطرق التي سلكها الكتاب ، وعلى يد من انتشر وذاع ، بعد أن كاد عضد الدولة يقطع يد ذلك الرجل الذي نسخه خلْسة ، لولا أنه سُئل فيه فعفا عنه ؟ يبدو أن حرص الأمير على الكتاب ورغبته في الاستئثار به – على افتراض صحة ما روته بعض المصادر – لم يدوما طويلاً، وإلا فقد كان من الممكن أن يضيع الكتاب ، أو يتأخر انتفاع الناس به .

ألف أبو علي « الإيضاح » ، وهو في شيراز – كما سلف – ولا شك أن الفضل الأول في إذاعة الكتاب يعود إلى أبي علي نفسه ، فالرجل طوّاف ، جاب البلاد داخل فارس وخارجها ، ورحل إلى بغداد ، ووصل إلى حلب ، وأقام في دمشق .وفي كل بلد كان مقصد الناس ، الخاصة والعامة ، يُقرئ كتبه ، ويؤلف كتبًا ، نسبت معظمها إلى البلاد التي أُلفت فيها ، فكانت : المسائل الدمشقية ، والأهوازيات ، والشيرازيات ، والبغداديات ...

وذكر القفطي أن علي بن عيسى الربعي (ت ٤٢٠هـ) وأبا أحمد بن الجلاب كانا أول من سمع «الإيضاح» وروياه بإذن من عضد الدولة نفسه ، وأن الناس عرفوه من طريقهما (٢). ويمكن أن نضيف إليهما: أبا طالب أحمد بن أبي

---

(١) إنباه الرواة ٢/١٦١.

(٢) إنباه الرواة ١/٢٧٥.

بكر العبدي (ت ٤٠٦هـ) ، وأبا الحسين محمد بن الحسين بن عبد الوارث ، ابن أخت أبي علي (ت ٤٢١هـ) وأبا القاسم زيد بن علي ، ابن أخت أبي علي أيضًا (ت ٤٦٧هـ) ، وأبا الحسين هلال بن المحسن (ت ٤٤٨هـ) .

ومن هؤلاء أخذه جماعة ، منهم الشريف أبو البركات عمر بن إبراهيم بن محمد الزيدي الكوفي (ت ٥٣٩هـ) ، وعبد القاهر الجرجاني (ت٤٧١هـ) ، وأبو القاسم بن بَرْهان (ت ٤٥٦هـ) ، وأبو القاسم الفضل بن محمد القصباني (ت ٤٤٤هـ) ، وأبو الفوارس شجاع بن فارس الذهلي ، وأبو المظفر محمد بن أبي العباس أحمد الأبيوردي (ت ٥٠٧)(١) .

ولا شك أن هؤلاء جميعًا قد شاركوا في إذاعة الكتاب ونشره ، فأبو القاسم مثلًا ارتحل من فارس إلى العراق ، ودمشق ، وحلب . وفي هذه المدينة الأخيرة أقرأ « الإيضاح » . وممن أخذه عنه فيها : الشريف أبو البركات ، عام ٤٥٥هـ ، وهذا الشريف هو الذي قام بـ « الإيضاح » إقراء في حلب ، وفي دمشق ، وفي الكوفة بعد عودته إليها(٢) .

وأما أبو الحسين (ابن الأخت) فقد أقرأه في الري وخراسان ونيسابور وغزنة ومكة وإسفرايين وجرجان . وفي جرجان تلمذ له عبد القاهر الجرجاني ، وقرأ عليه « الإيضاح » ، ولم يكن له في علم العربية شيخٌ غيره(٣) . وقد نص الجرجاني على هذا الأخذ في مقدمة شرحه « المقتصد » ، قال : « أخبرنا الشيخ أبو الحسين

---

(١) في فهرسة ابن خير (٣٠٩) : أبو المطرف محمد ابن العباس الأبيوردي ، بتحريف « أبي المظفر » وإسقاط « أبي » من كنية الأب . ولم يتنبَّه المحقق ، كما لم يتنبه د. يحيى ميرعلم (منهج العكبري ١/ ١٣١) فلم يعرف سنة الوفاة.

(٢) إنباه الرواة ٢/ ٣٢٥.

(٣) بغية الوعاة ٢/ ١٠٦.

محمد بن الحسين بن محمد بن عبد الوارث ، قال : أخبرنا الشيخ أبو علي الحسن بن أحمد ... »(١) .

وعن القصباني وابن بَرْهان أخذ التبريزي (ت ٥٠٢هـ) ، فقد احتفظت نسخة مكتبة كوبريلي من « الإيضاح » (رقمها ١٤٥٧) بقراءة « قرأ النسخة أبو منصور موهوب بن أحمد الجواليقي ، على أبي زكريا يحيى بن علي الخطيب التبريزي ، وأخبره أنه قرأ منه إلى آخر أبواب العدد على الشيخ أبي القاسم الفضل ابن محمد القصباني بالبصرة سنة أربع وخمسين وأربعمائة ، وأخبره أنه قرأ من باب المقصور والممدود إلى آخره على الشيخ أبي القاسم بن بَرْهان(٢) » .

وعلى النسخة نفسها إجازة إقراء بخط الجواليقي نصَّ فيها على قراءة أبي شجاع سعيد بن الحاجب صافي بن عبد الله الحمالي الكتابَ من أوله إلى آخره قراءة صحيحة ، وأنه نقل من أصله وعارض به(٣) .

وأرى أن للعبدي والربعي وابن عبد الوارث وهلال بن المحسن فضلًا كبيرًا في إذاعة « الإيضاح » في المغرب والأندلس ، فقد لحظت من خلال تتبع أسانيد أخذ المغاربة والأندلسيين لـ « الإيضاح » أنها تنتهي إليهم ، عن أبي علي .

إن ابن أبي الربيع مثلًا وصل إليه « الإيضاح » عن طريق ابن بقي والشلوبين وغيرهما ، عن أبي محمد بن عبد الله ، عن أبي بكر بن العربي (ت ٥٤٣هـ) ، عن أبي الفوارس شجاع بن فارس الذهلي ، عن أبي الحسين هلال بن المحسن ، عن أبي علي(٤) .

---

(١) المقتصد ١/ ٦٨.

(٢) الإيضاح – مقدمة المحقق ل .

(٣) المصدر السابق .

(٤) برنامج ابن أبي الربيع ٢٦٨.

والوادي آشي أخذ « الإيضاح » عن أبي حيان ، عن محمد بن إبراهيم بن النحاس ، عن ابن عَمْرون، عن عبد العزيز بن محمد بن منصور الأنصاري ، عن أبي اليمن الكندي ، عن عبد الله بن علي النحوي ، عن المبارك بن فاخر ، عن أبي القاسم بن بَرْهان ، عن الدقيقي والعبدي ، عن أبي علي (١) .

وابن خير قال : « حدثني به – أبي بالإيضاح – شيخنا القاضي أبو بكر بن العربي مناولة منه لي في أصل كتابه ، قال : أنا به الرئيس الأديب الأجلّ أبو المطرف محمد بن العباس الأبيوردي الشاعر ، قال : أنا به أبو الحسن محمد بن الحسين بن أخت أبي علي الفارسي ، عنه(٢) ».

وثمة سند آخر للكتاب ، وصل به إلى ابن خير ، قال : « قال ابن العربي : وأنا أيضًا الشيخ الأجل الرئيس الكاتب أبو الفوارس شجاع بن فارس الذهلي قال : أنا الرئيس أبو الحسين هلال بن المحسن الكاتب ، عن أبي علي الفارسي مؤلفه»(٣) .

ويلاحظ من الأسانيد الثلاثة السالفة أن ابن العربي كان قائمًا على إقراء « الإيضاح » ، فقد وصل إليه من ثلاثة طرق ، وأوصله من الطرق الثلاثة إلى ابن خير . ولعل ابن العربي قد أخذ « الإيضاح » أثناء رحلته التي قام بها إلى المشرق .

وثمة سند آخر ينتهي إلى الربعي ، قال ابن خير : « حدثني به أيضًا أبو عبد الله محمد بن عبد الرحمن بن معمر ، عن أبي بكر محمد بن هشام المصحفي ، عن أبي الحسن علي بن إبراهيم التبريزي ، عن أبي الحسن علي بن عيسى الربعي

---

(١) برنامج الوادي آشي ٣٠٧، ٣٠٨.

(٢) فهرسة ابن خير ٣٠٩.

(٣) المصدر السابق.

الرماني ، عن أبي علي الفارسي مؤلفه(١) .

وذكر ابن يسعون أن أبا تمام غالب بن عبد الله بن أبي اليمن القيسي القطيني (ت٤٦٥هـ) كان راوية « الإيضاح » بالأندلس(٢) .

هذا وقد توقف عند هذه النقطة .. نقطة ذيوع الإيضاح كل من د. شلبي ، ود. يحيى ميرعلم . أما الأول فذكر الربعي ، وزيد بن علي ، وأبا الحسين محمد ابن الحسين بن عبد الوارث ابني أخت أبي علي، وأبا أحمد بن الجلاّب ، وأهمل أبا الحسين هلال بن المحسن ، والشريف أبا البركات . وأما الثاني فذكر الربعي والجلاب وزيدًا والشريف أبا البركات ، وأغفل ابن عبد الوارث !

- ٢ -

مسائل موضوعية

أ – مادة « الإيضاح » :

يتكون « الإيضاح » بجزأيه : الإيضاح ، والتكملة ، من ١٩٨ باب ، نصيب الجزء الأول ٧٦ بابًا ، والبقية (١٢٢ باب) للجزء الثاني(٣) .

وفي هذا الرقم خلافٌ لما ذكره د. حسن شاذلي فرهود الذي جعل عدد الأبواب ١٦٠ باب ، منها ٧٤ بابًا في الجزء الأول ، والبقية (٨٦) في الجزء الثاني ! . أما أبواب الجزء الأول فقد أسقط منها بابين هما: « باب من إنَّ وأنَّ » ، و « باب المنفي المضارع للمضاف » ، وذلك لأنه لم يرصدهما في فهرسه الذي ذَيَّل به « الإيضاح» . وأما أبواب الجزء الثاني فقد أضاع منها ٣٦ بابًا .

---

(١) المصدر السابق.

(٢) المصباح ٦٥ ب – ٦٦ أ (نقلًا من حواشي منهج العكبري في شرح الإيضاح ١/ ١٣٠).

(٣) مقدمة الإيضاح ط.

وفي عدة أبواب الجزء الثاني (١٢٢) خلافٌ أيضًا لما ذكره د. كاظم بحر مرجان، فقد جعل الرقم ١٢١، فأسقط بابًا، على الرغم من أن فهرسه قد رصد ١٢٢(١)!.

وتنبّه د. يحيى ميرعلم لخطأ د. فرهود في رقم أبواب الجزء الثاني، وتابعه على الخطأ في رقم أبواب الجزء الأول، بسبب اعتماده على فهرسه(٢).

بدأ أبو علي كل جزء من كتابه بمقدمة مقتضبة، أشار في كل منهما إلى عضد الدولة. وبدأ الجزء الأول بسَوْق مدخل في: الكلام وما يأتلف منه، وحَدِّ الاسم وصفاته، وحَدّ الفعل، والفرق بين كل منهما، وانقسام الفعل على وفق الأزمنة، ثم حَدِّ الحرف.

وتلا هذا المدخلَ سبعةُ أبواب، هي: باب ما إذا ائتلف من هذه الكلم الثلاث كان كلامًا مستقلًا، باب حد الإعراب، باب البناء، باب من أحكام أواخر الأسماء المعربة، باب التثنية والجمع، باب إعراب الأفعال، باب إعراب الأسماء. وهذه الأبواب تعد أشبه بالمسائل العامة التي لابد من معرفتها لكل راغب في تعلُّم صناعة النحو.

ثم عرض للمرفوعات من الأسماء في ستة أبواب: باب الابتداء، وخبر المبتدأ، والابتداء بالأسماء الموصولة، والإخبار بالذي والألف واللام، والفاعل، والفعل المبني للمفعول به (نائب الفاعل). ويلاحظ أن أبا علي قد فرّق الكلام على المبتدأ في ثلاثة أبواب: باب الابتداء، وباب الابتداء بالأسماء الموصولة، وباب الإخبار بالذي والألف واللام.

---

(١) التكملة ٥١.

(٢) منهج العكبري في شرح الإيضاح ١/ ١٢٠.

ثم جاءت ثلاثة أبواب: الأفعال التي لا تتصرف، نعم وبئس، وإعراب «ما» في «ما أحسن زيدًا»، و«زيد» في «أحسن بزيد».

بعد ذلك ساق أبو علي تسعة أبواب للعوامل الداخلة على الابتداء والخبر وغيرهما، وأسماء الفاعلين والمفعولين، والصفة المشبهة، والمصادر، وأسماء الأفعال.

وأعقبها بـ ٢١ بابًا خَصَّ المنصوبات من الأسماء بـ ١٨ بابًا منها، أما الثلاثة الباقية فكانت لـ «كم»، و«الترخيم»، و«النفي بلا».

وقفا المنصوبات بالمجرورات في سبعةِ أبواب، فالتوابع في ستة أبواب، فأبواب ما لا ينصرف في عشرة أبواب، ثم أربعة أبواب للأفعال؛ لإعراب الأفعال وبنائها، والأفعال المرفوعة والمنصوبة والمجزومة، ثم باب للمجازاة، وأخيرًا باب للنون الخفيفة والثقيلة.

أما الجزء الثاني من «الإيضاح» وهو «التكملة» فقد بدأه أبو علي بتعريف النحو فقال: «النحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب» وقسمه قسمين:

تغيير يلحق أواخر الكلم.

وتغيير يلحق ذوات الكلم وأنفُسَها.

وجعل التغيير الأول على ضربين: تغيير بالحركات والسكون أو الحروف يحدث باختلاف العوامل، وتغيير يلحق أواخر الكلم من غير أن يختلف العامل. وسَمّى ما سببه اختلاف العوامل: «الإعراب» مشيرًا إلى أنه ذكره بأصنافه وأبوابه في الجزء الأول من «الإيضاح». أما ما كان من غير اختلاف العوامل فصنَّفه أنواعًا: تحريك ساكن، أو إسكان متحرك، أو إبدال حرف من حرف،

أو زيادة حرف ، أو نقصان حرف .

ثم عاد إلى التغيير الذي يلحق ذوات الكلم ، فَمَثَّل له بالتثنية والجمع الذي على حَدِّها ، والنسب ، وإضافة الاسم المعتل إلى ياء المتكلم ،وتخفيف الهمزة ،والمقصور والممدود ،والعدد ،والتأنيث والتذكير ،وجمع التكسير ،والتصغير ،والإمالة ،والمصادر وما اشتُقّ منها ،والتصريف ،والإدغام.

ويكشف كلامه عن نظرة خاصة لمفهوم النحو والإعراب والصرف ، فأبو علي يجعل التغيير الذي يسببه العامل إعرابًا ، ويجعل ما عداه نحوًا . سواء أكان تغييرًا في آخر الكلمة، أم في بنيتها ، أي أنه ينظر إلى مسائل علم الصرف على أنها « نحو » .

ومهما يكن فإن مادة « التكملة » توزعت على الأبواب ، وقد بدأها بأحكام التقاء الساكنين ، وجعلها في أربعة أبواب ، ثم همزة الوصل في ثلاثة ، ثم أحكام الوقف في ستة، ثم تخفيف الهمزة في ثلاثة ، أعقبتها مسائل التثنية والجمع في أربعة ، تلاها بابٌ لإضافة الاسم المنقوص وغيره إلى ياء المتكلم ثم النسب في تسعة ، ثم العدد في ثلاثة ، ثم المقصور والممدود ، والمذكر والمؤنث ؛ كل في باب ، ثم التأنيث في خمسة عشر بابًا ، فالجموع في اثنين وعشرين ، فالتصغير في أحد عشر ، فالمصادر والأفعال والأسماء الجارية عليها وأسماء الأمكنة والأزمنة في ستة ، ثم الإمالة في ثلاثة ، ثم الزيادة في تسعة، ثم الإبدال في باب ، فالإعلال في ستة عشر ، وأخيرًا الإدغام في أربعة .

ويلاحظ بعد هذه العجالة أن الجزء الأول من « الإيضاح » قد قُصر على أبواب النحو ، أو أبواب الإعراب على حد تعبير أبي علي ، وأن الجزءالثاني قد وُقف على أبواب الصرف ، أو النحو على حد تعبير أبي علي ، باستثناء أبواب العدد ، وهي ثلاثة ، وباب المذكر والمؤنث ، فإذا أضفنا الأربعة إلى أبواب الجزء

الأول أصبحت عدة أبواب الإعراب ٧٩ باباً، وإذا أسقطناها من الجزءالثاني أصبحت عدة أبواب النحو (الصرف) ١١٦ باب .

ب – بناؤه :

بعد أن عرضنا مادة الإيضاح نتساءل : ترى كيف بنى أبو علي كتابه ؟ وما الطريقة التي سار عليها في ترتيب مادته ؟ وهل اقتفى في بنائه وطريقته نهج أحد من سالفيه ؟

لقد رَتَّب أبو علي الجزء الأول من كتابه الذي قصره على الإعراب واضعًا في حسبانه أثر العوامل من رفع ونصب وجر وجزم . ولذلك رأيتُه بدأ بعد المقدمات يتحدث عن المرفوعات ، فالمنصوبات ، ثم أعقبهما بالمجرورات ، فالتوابع .

ويرى د. شلبي أن هذه الفكرة التي صدر عنها أبو علي مبتكرة لم يُسْبَق إليها على الأرجح ، يقول : « وابتكار أبي علي هذا الترتيب يعد تجديدًا في التبويب له دلالته على ما يمتاز أبو علي به من قدرة على التنظيم . وهذا الترتيب المبتكر يبدو لنا الآن شيئًا لا خطر فيه لإلفنا له في كتب النحاة ، ولكنه من غير شك كان قدوة للمؤلفين من النحاة الذين خلفوه ، فساروا على نهجه ..»(١) .

وقد نظر د. شلبي إلى الكتب النحوية السابقة ، فوجد سيبويه يرتب كتابه ناظرًا إلى العوامل، والمبرد لا يخضع في ترتيبه لفكرة بعينها . واكتفى بهذين الكتابين من الكتب السابقة . ثم نظر حول أبي علي فوقعت عينه على « الجمل » للزجاجي ، فألفاه « مضطربًا مُشَوّهًا متعثّرًا ، لا يخضع لملاك عام ، ولا يصدر عن نظرة خاصة »(٢) . وخَلَص بعد هذا إلى الحكم بأن أبا علي هو

---

(١) أبو علي الفارسي ٥٢١.

(٢) المصدر السابق.

أول من ابتكر هذا الترتيب .

ولا أدري كيف أغفل د. شلبي أبا بكر بن السراج وكتابه « الأصول » وأبو بكر هو شيخ أبي علي الذي قرأ عليه كتاب سيبويه وغيره ! وإذا صَحَّ ما ذهب إليه بشأن كتاب سيبويه ومقتضب المبرد ، فإنه لا يصح له أن يُغْفل كتاب ابن السراج « الأصول » .

لقد نظرت في « الأصول » ، ورأيت صاحبه يصدر فيه عن فكرة أثر العوامل صدورًا بيّنًا ، ولا أظن الخلاف بينه وبين أبي علي يعدو الخلاف الذي تفرضه طبيعة كل من الكتابين والغاية من كل منهما ، فـ « الأصول » أكبر حجمًا من « الإيضاح » ، وهو كتاب استهدف صاحبه « ذكر العلة التي إذا اطردت وصل بها إلى كلامهم فقط ، وذكر الأصول والشائع »(١) ، و«الإيضاح» كتاب له هدف آخر. والأمر يسير إذا ما فرشنا أبواب «الأصول»، ووضعنا في حسابنا فرش أبواب « الإيضاح » ، التي سلفت قريبًا .

بدأ أبو بكر كتابه بـ « الكلام » وشرح الاسم ، وشرح الفعل ، وشرح الحرف ومواقعه، فباب الإعراب والمعرب والبناء والمبني ، فذكر العوامل من الأسماء والأفعال والحروف . وهذه جميعًا مع تفصيلات هي المقدمات التي بدأ بها أبو علي إيضاحه .

ثم يتحدث أبو بكر عن « الأسماء المرتفعة » ، فيعرض للمبتدأ ، وخبره ، والفاعل ، والمفعول الذي لم يُسمَّ من فعل به ، والمشبه بالفاعل في اللفظ ، والفعل الذي لا يتصرف ، ومسائل من فعل التعجب ، ثم باب نعم وبئس ، وباب الأسماء التي أعملت عمل الفعل : اسم الفعل والمفعول ، والصفة المشبهة ،

---

(١) الأصول ١/ ٢٢.

فالمصدر ، فأسماء الأفعال .. فالأسماء المشتقة . ثم ذكر الأسماء والمنصوبات .. ثم ذكر الجر والأسماء المجرورة ، ثم «هذه توابع الأسماء في إعرابها ..» .

إلى هنا نلمس لمسًا واضحًا كيف اقتفى أبو علي آثار شيخه ، وكيف سار في الطريق الذي عبّده أبو بكر من قبل .

والأمر من بعد أقوى من ذلك وأوضح ، فإن الترتيب داخل المرفوعات والمنصوبات، والمجرورات ، وبين التوابع ، متفق ، فقد بدأ أبو بكر الأسماء المنصوبة بالمفعول المطلق ، وختم بالحديث عن « لا » ، وكذا فعل أبو علي .

وفي التوابع بدأ أبو بكر بالتوكيد ، فالنعت ، فعطف البيان ، فالبدل ، فالعطف بالحرف . وحذا حذوه أبو علي .

وإذا تجاوزنا « الإيضاح » في جزئه الأول ، وانتقلنا إلى جزئه الثاني « التكملة » ، ورمينا بنظرنا على « الأصول » ، نجد أبا بكر يبدأ بذكر ما يحرك من السواكن ، ويقفوها بأحكام الوقف ، فتخفيف الهمز.. إلى أن ينتهي بباب الإدغام . وأبو علي يكاد لا يحيد عما رسمه ، لكن أبا بكر يزيد فيعقد بابًا لضرورة الشاعر .

ألا يحقُّ بعد هذا كله القول بأن أبا علي لم يبتدع في بنائه « الإيضاح » ، وأن الفضل يعود لشيخه ؟

ومن المهم أن نشير إلى أن أبا علي في كتابه « الإيضاح » بجزأيه قد صدر عن نزعة تعليمية ، على الرغم مما يقال عن صعوبة « التكملة » . في محاولة لاستكمال قصة عضد الدولة مع الكتاب التي أشرت إليها آنفًا ، فإذا كان عضد الدولة قد استسهل « الإيضاح » ، فلا بد أن يغضب الشيخ ، ويضع «التكملة» وما أُراه أن صعوبة « التكملة »، إنما ترجع أصلًا إلى وعورة موضوعات علم الصرف . أما سمات جزأي الكتابين فواحدة : كلاهما كتاب تعليمي ،

وكلاهما ذو أبواب كثيرة، وإن كان عدد أبواب «التكملة» أكثر، وأبوابهما غالبًا قصيرة، تقصر أحيانًا حتى لا تتجاوز سطورًا(1)، والعبارة فيهما مركّزة والأحكام التعليمية العامة يلقيها بين الفينة والفينة.

أقول هذا على الرغم من أن د. شلبي جعل الفرق كبيرًا بين عبارة الشيخ في «التكملة» وعبارته في «الإيضاح»، وأرجعه إلى ستة أسباب، هي: طبيعة موضوعات الصرف، والتزام أبي علي الغموض، وتقيُّده بأسباب المنطق، وإكثاره من التفريع والتقسيم والاستطراد، وإكثاره أيضًا من الجدل وأخيرًا استغلاله مسائل العروض(2). ثم ضرب الأمثلة على ذلك كلّه.

وأراني أميل إلى موافقته في السبب الأول، وأرجع الأسباب الأخرى في المواطن التي وردت فيها إلى السبب الأول، وقد يتآزر معه سبب آخر هو الغموض، لكنه غموض أسلوب أبي علي الذي عُرف به، لا غموض ألزم به نفسه في «التكملة» بخاصة. ولعله لم يستطع الفكاك منه بسبب طبيعة موضوعات الصرف.

جـ – مصادره:

خلف أبي علي تراث من المعرفة النحوية واللغوية، يمتدُّ قرونًا، يبدأ بأبي الأسود الدؤلي، ثم يجيء عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي، الذي نُعت بأنه «أوّل من بعج النحو، ومَدَّ القياس، وشرح العِلل»(3)، إلى أن نصل إلى شيخ أبي

---

(1) انظر مثلاً: باب ما كان على وزن الفعل، باب التعريف، باب الأفعال المرفوعة في «الإيضاح» ص ٢٩٥، ٣٠٠، ٣٠٨، وباب ما يطرد فيه الحذف في النسب، وباب تحقير بنات الأربعة، وباب النون في الإدغام وغيره في «التكملة» ص ٢٤٥، ٥٠١، ٦١٨.

(2) أبو علي الفارسي ٥٤١، ٥٤٢.

(3) طبقات الزبيدي ٣١.

علي نفسه أبي بكر بن السراج الذي عَقَّل النحو بعد أن كان مجنونًا(1).

وقد كانت هذه المعرفةُ كلُّها في رأس أبي علي، تمثّلها تمثُّلا.، واستوعبها استيعابًا، وطبّق عليها قدراته العقلية الفائقة، في جمع الأشباه والنظائر والتوفيق بينها، واستخراج العلل، وإجراء الأقيسة، والتمييز بين الأساليب، واضعًا الحدود بين السليم والمحيل.

والحقُّ أن أبا علي في إيضاحه لم يطلق لقدراته العنان، واضعًا في حسبانه أن كتابه هذا تعليمي، ولذا فهو يكتفي بالإشارة إلى المسألة، ولا يدخل في تفصيلاتها، يُلَوِّح بالرأي دون أن يسوق الحجج والبراهين، ويَمُرُّ على القضايا مرًّا عجِلًا، راغبًا عن الاستطراد، زاهدًا في التطويل والإفاضة.

إن رؤيته هذه تجعل القارئ يشعر كأنه يكتب من رأسه، فهو لا يُعْنَى بالعودة إلى مصادر، أو النظر في كتب. وهذا يفسّر زهده في ذكر من ينقل عنهم، وعزوفه عن نسبة الآراء، أو التصريح بأصحاب المذاهب، مكتفيًا بـ «وذلك قولهم» أو «فأما قولهم» أو «كقولهم» أو «كقوله» أو «وقالوا» أو «على قول من قال» أو «ومن قال» أو «ومن قرأ» أو «قد حُكي» أو «وقد ذهب قوم» أو «ولم يختلفوا» أو «وقد أجازوا» أو «وقد زعموا» أو «وقد أجاز بعضهم» أو «وأنشدوا» أو «ولم يستحسنوا». ولهذا فقد تمرُّ عشرات الصفحات دون أن يذكر علمًا، أو يصرح بنسبة إلى فئة أو جماعة معينة. ولا أظنّه نَصَّ على كتاب استقى، أو أفاد منه.

لكن ذلك لم يَحُلْ دون أن يشير كُلّما عَنّ له إلى اسم(2)، فقد ذكر أبا

---

(1) معجم الأدباء ١٨/١٩٨.

(2) الإحصاءات التالية تشمل ما ورد في «الإيضاح» بجزأيه، واعتمدتُ فيها على فهارس الجزأين.

الخطاب الأخفش الكبير ثلاث مرات ، وأبا زيد ٣٩ مرة ، وأبا الحسن الأخفش الأوسط ١٩ مرة ، والخليل ١٨ مرة ، والأصمعي ١٦ مرة ، وثعلب ١٢ مرة ، وأبا عبيدة ٩ مرات ، والجَرْمِي ٩ مرات ، ويونس ٧ مرات ، وأبا عثمان المازني ٦ مرات ، وكلًا من أبي إسحاق الزجاج وعلي بن سليمان الأخفش الصغير وأبي عمرو بن العلاء ٤ مرات ، وابن الأعرابي ٣ مرات، وكلًا من أبي عمرو الشيباني ، والفراء ، والكسائي ، والتَّوَّزي والرياشي والسكري مرة واحدة .

ومما يجدر ذكره أنه لم يذكر شيخه ابن السراج سوى مرة واحدة .

أما سيبويه فأراه وراء كل سطر من سطور الكتاب ، وقد صَرَّح باسمه ٣٨ مرة .

وتتنوع ألوان إفادة أبي علي من سابقيه ، فهو يشير إلى أقوال الخليل ، ويسوق أقوال أبي الحسن الأخفش وما يحكيه عن العرب ، ويورد تفسير أبي عمر الجرمي للشعر ، وينشد عن علي بن سليمان ، وينقل روايات أبي إسحاق الزجاج للشعر ، أو يذكر أنه صَحّح رواية ما .

كما أنه يفيد من المذاهب والآراء واللغات لبعض الجماعات والقبائل ، مثل البغداديين وأهل الحجاز وبني تميم . وعندما يتحدث عن مسألة ما شاذة لا يغفل الإشارة إلى أنها شذت عما عليه الجمهور في الاستعمال(١) ، أو يقول: « فإن كان الفاء في فَعَل يَفْعل صحت ولم تعتَلَّ في قول الجمهور والشائع»(٢) .

ومذاهب العرب ولغاتها وتصرفها في الألفاظ والتراكيب لم تغب عن أبي علي ، يقول : كما أن همزة الوصل يحذفها كل العرب إذا اتصلت بشيء قبلها

---

(١) التكملة ٣٠١، ٦٠٠.

(٢) المصدر السابق ٥٦٨.

في الأمر العام(١) ، وقومٌ من العرب إذا وقفوا.. قالوا : هذا غازيْ(٢) ،وزعم – سيبويه – أن ناسًا يبدلون منها الجيم ، فيقولون في « سعديّ : سَعْدِج .. إلخ(٣) .

د – شواهده :

يملك أبو علي قدرة كبيرة على استحضار الشواهد ، والتأليف بينها ، وحشدها ، والإفادة منها ، حتى تخلص له المسائل على الوجه الذي يريد . وتراه في ذلك ينهل من مخزون ثَرّ ، يدل بوضوح على عِظَم محفوظه ، وغنى ثروته اللغوية .

وقد استشهد بالقرآن الكريم ، والشعر ، وأمثال العرب ومأثوراتهم ، كما استشهد بحديث واحد.

شواهد القرآن الكريم :

تبلغ شواهد القرآن الكريم في « الإيضاح » بجزأيه ٣٠٠ آية ، ١٢٧ منها في الإيضاح (أربع آيات منها مكررة)(٤) ،والبقية (١٧٣ آية) في «التكملة»(٥) . وتشير هذه الكثرة في الآيات الكريمة إلى مبلغ اعتماد أبي علي على كتاب الله ، ولجوئه إليه في تقرير ما هو بصدده من قواعد ومسائل ، حتى إنه يستشهد بغير آية

---

(١) المصدر السابق ١٨٢.

(٢) المصدر السابق ١٩١.

(٣) المصدر السابق ١٩٣.

(٤) هذا إحصاء د. يحيى ميرعلم في رسالته : « منهج العكبري في شرح الإيضاح » ص ١٤٤.

(٥) هذا إحصائي ، معتمدًا على الفهارس التي صنعها د. كاظم المرجان في ذيل التكملة ، علمًا بأن الرقم للآيات ، فأبو علي يستشهد بجزء من الآية في موطن ، وبجزء آخر في موطن آخر ، كما أن الرقم لا يشمل الآية أو جزأها إذا تكرر في موطن آخر.

على مسألة واحدة[1] .

وتتعدد الأغراض التي يسوق أبو علي الآيات الكريمة من أجلها ، وقد استقصى د. شلبي هذه الأغراض ، فوجدها ستة : المقايسة على مثال معروف ، ومناقشة القضايا ، والتطبيق على القواعد ، ومحاجة الكوفيين ، وتوجيه مسلك إعرابي ، وذكر أوجه القراءة[2] . ويمكن أن يضاف إليها ما ذكره د. كاظم المرجان ، وهو : تأييد لغة من اللغات[3] .

وعندما يتصل الأمر بقراءة من القراءات فإنه قد يفاضل بينها ، كما فعل عندما فَضَّل : ﴿ لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّي ﴾ [الكهف ٣٨] على ﴿ لَّٰكِنَّا ﴾[4] ، لأن الألف تلحق في الوقف لبيان الحركة .

والقراءات الشاذة ليست بعيدة عن متناول أبي علي ، يقول في سياق كلامه عن تثنية الجمع : «وزعموا أن في حرف عبد الله (يريد : ابن مسعود) : ﴿ فَٱقْطَعُوٓا۟ أَيْدِيَهُمَا ﴾ [المائدة ٣٨] » . ويقول في سياق آخر عن اسم الفاعل المثنى والمجموع : « فإن حذفت النون مما لا ألف ولا لام فيه لم يكن إلا الجر وكان النصب لحنًا . وقال أبو عثمان : قال أبو زيد : كان أبو السمال يقرأ حرفًا يلحن فيه بعد أن كان فصيحًا ، وهو قوله تعالى : ﴿ إِنَّكُمْ لَذَآئِقُوا۟ ٱلْعَذَابِ ٱلْأَلِيمِ ﴾[5] [الصافات ٣٨] » .

---

[1] انظر مثلاً : الإيضاح : ١٤٣، ١٧٤، ٢١٩، ٣١٤، والتكملة : ٣٤٢، ٣٤٥، ٣٥٠.

[2] أبو علي الفارسي ٥٢٦.

[3] التكملة ٩٧.

[4] التكملة ٢٠٢.

[5] المصدر السابق ٤٥٣.

شواهد الشعر :

أما الشواهد الشعرية فقد بلغت في « الإيضاح » بجزأيه ٣٥٢ شاهد ، ٨٧ منها في « الإيضاح »[1] (تكرر منها واحد) ، والبقية (٢٦٦) في التكملة[2] (تكرّر منها ثمانية) .

وينسب أبو علي شواهده من الشعر إلى أصحابها حينًا ، ويتركها غفلًا أحيانًا كثيرة ، مكتفيًا بـ « وقال الشاعر » ونحوه . ومن الذين نسب إليهم النابغة والشماخ والفرزدق وعمر بن أبي ربيعة وجرير والأعشى وعبيد بن الأبرص وذو الرمة والقتّال الكلابي وابن مقبل وأوس بن حجر وغيرهم[3] .

وبعض الأبيات التي يستشهد بها أبو علي متردِّدة ؛ تُنسَب إلى أكثر من قائل ، وبعضها مجهولة القائل ، لم يتمكن محقّقا « الإيضاح » و « التكملة » من نسبتها .

وأبو علي في « الإيضاح » شأنه في ذلك شأنه في كتبه الأخرى وشأن غيره من النحويين ، يستشهد بالبيت كاملًا ، أو بصدره ، أو بعجزه ، أو ببعض أي منهما ، أو بكلمة فحسب من البيت .

كما أنه – كما في شواهده القرآنية – يزجي بين يدي المسألة الواحدة غير شاهد شعري.ولم يورد أبو علي شيئًا من شعر المحدثين ، إلا بيت أبي تمام :

---

[1] إحصاء د. يحيى ميرعلم .

[2] إحصائي ، اعتمادًا على الفهارس التي ذَيَّل بها د. كاظم المرجان « التكملة » . ومن عجب أن د. كاظم جعلها ٢٤٨ شاهد ، وأراه أحصى مواضع الأبيات ، فإذا ما ورد بيتان على التوالي عَدَّهما بيتًا واحداً ! .

[3] انظر : الإيضاح ٤٩، ٥٢، ٦٨، ٨٨، ١٤٤، والتكملة ٣٢٦، ٣١٩، ٣٦٧، ٤٦٠.

من كان مرعى عزمه وهمومه   روض الأماني لم يزل مهزولا[1]

شواهد الحديث الشريف :

أبو علي مُحَدِّث ، سمع الحديث من علي بن الحسين بن معدان الفارسي ، عن إسحاق بن راهويه . وحَدَّث عن أحمد بن محمد البصري . وروى عنه غير واحد ، منهم : هلال بن المحسن ، وأبو القاسم التنوخي ، والجوهريّ[2] .

لكن ذلك كله لم يترك كبير أثر في استشهاده بالحديث الشريف ، وسار سيرة الأقدمين في الإقلال من ذلك ، نظرًا لأن الرواة أجازوا روايته بالمعنى ، وكتابه «الإيضاح» بجزأيه شاهد على ذلك ، فلم يَسْتَشْهد فيه إلا بحديث واحد : « كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون أبواه هما اللذان (أو : اللذين) يهوِّدانه أو ينصِّرانه »[3] .. وقد أعقبه بيت أبي تمام الذي سلفت الإشارة إليه ، مما دفع د. كاظم إلى الربط بينهما ، وترجيح أن أبا علي قصد إلى ذلك قصدًا ، ليوحي بأن الاستشهاد بالحديث وشعر المولدين في منزلة واحدة[4] .وأظن أن مثل هذا الربط متسرع ، وأن ورودهما معًا من قبيل الصدفة ، وإلا فكيف نفسر استشهاده بالحديث في كتبه الأخرى ؟

ومما لا شك فيه أن صلة أبي علي بعلم الحديث ورجاله قد تركت أثرًا ما ، وبخاصة في كتابه «الحجة» ، وقد دفع ذلك د. شلبي إلى القول بسبقه ابن خروف في الاحتجاج بالحديث ، والاستشهاد به في مسائل اللغة والنحو

---

(١) الإيضاح ١٠٢.

(٢) تاريخ بغداد ٧/ ٢٧٥.

(٣) الإيضاح ١٠١.

(٤) التكملة ١٠٢.

والصرف ، بل إنه رأى أن ابن خروف (ت ٦١٠هـ) قد تأثر بأبي علي ، إذ كان نسبه العلمي موصولاً به ، فقد تلمذ ابن خروف للخدب ، الذي كانت له عناية بإيضاح أبي علي ، فعلّق عليه[1] .

ولو ألقينا نظرة على كتب أبي علي الأخرى ، فسنجد أنه لم يستشهد بالحديث في «المسائل العسكرية» ، في حين أنه استشهد في « المسائل المنثورة » بحديث واحد ، وفي كل من « البغداديات » و « البصريات » بثلاثة أحاديث ، وفي « كتاب الشعر » بسبعة ،وفي «العضديات» بتسعة ، وفي « الحلبيات » بأحد عشر حديثًا[2] .

وبعد ، فأرى أن ما ذهب إليه د. شلبي فيه تحميل للأمر أكثر مما يحتمل ، فما أكثرالذين قرأوا «الإيضاح» ، وما أكثر الذين عُنوا به ، ولا تكفي تلمذة ابن خروف للخدب مسوِّغًا لإطلاق مثل هذا الحكم .

والمسألة من وجهة نظري لا تعدو أن يكون اللاحقون لسيبويه قد بدأوا يتحرَّرون شيئًا فشيئًا من الحرج الذي كان ، ويتحركون في الاحتجاج بالحديث ضمن دوائر محدودة (المعنى واللغة) إلى أن وصل الأمر إلى النحو والتصريف .

ولا ينفي هذ أن يكون أبو علي وغيره قد رموا حجرًا في الماء ، والدائرة الصغيرة التي أحدثها هذا الحجر قد انداحت واتسعت ، فهذا ابن جني يستشهد في خصائصه بثلاثة وعشرين حديثًا ، وفي المحتسب بأربعة وعشرين ، يقفوه ابن برهان فيستشهد بتسعة أحاديث ، ثم السهيلي الذي تتسع لديه الدائرة اتساعًا ملحوظًا ، فتبلغ عدة الأحاديث عنده ٤٢ حديثًا ، فضلًا عن ١٤ قولًا من أقوال

---

(١) أبو علي الفارسي ٢٠٣. ٢٠٤.

(٢) انظر : فهارس هذه الكتب .

الصحابة ، ويأتي ابن خروف فيسوق ٢٤ حديثًا في القطعة المنشورة من شرحه كتاب سيبويه. وابن خروف هذا هو الذي ينسب إليه الإكثار من الاستشهاد بالحديث . وقد تُوِّج هذ الاتساع بابن مالك(١) .

شواهد الأمثال والأقوال :

واستشهد أبو علي بما أُثر عن العرب ، من أمثال وأقوال . وغالبًا ما يورد هذا المأثور دون تصريح بمن نَقَل عنه ، وأحيانًا يُصَرِّح بأنه ناقل عن المتقدمين أمثال سيبويه وأبي زيد .

وقد أحصى د. يحيى ميرعلم ما تضمنه « الإيضاح » (الجزء الأول) من أمثال ، فوجدها ثلاثة ، هي : سواء هو والعدم ، وعسى الغوير أبؤسا ، وسرعان ذي إهالة(٢) . وكان د. فرهود رصد في « فهرس الأمثال » الذي صنعه : حكمك مسمطا ، واليوم خمر وغدًا أمر(٣) ، فأسقطهما د. يحيى ؛ لأنهما ليسا في صلب الكتاب ، وهو في ذلك على حقّ . ولكنني لا أسلم له أن الأمثال ثلاثة ، فـ« سواء هو والعدم » ليس مثلًا ، بل هو مثال نحويٌّ ، وعليه ففي الكتاب مَثَلان فقط .

وفي « التكملة » بلغت عدة الأمثال والأقوال على وفق ما رصده د. كاظم ٢٠ مثلًا وقولًا(٤) .

---

(١) انظر : فهارس الكتب المذكورة .

(٢) منهج العكبري في شرح الإيضاح ١٤٧/١.

(٣) الإيضاح – فهرس الأمثال ٣٣٤.

(٤) التكملة ٦٦٣.

هـ – أثـره :

شغل «الإيضاح» الناس ، وانداح تأثيره في الزمان ، وفي المكان .

أما في الزمان ، فقد ظَلَّ كتاب أبي علي هذا محطَّ العناية ثلاثة قرون أو تزيد (منذ النصف الثاني من القرن الرابع ، حتى أواخر القرن السابع الهجري) ، وكان طوال هذه القرون عُدَّة المتعلم المبتدي ، وعمدة المعلم الشيخ ، ومادة العالم الدارس ، الأول يفتتح به دروسه في العربية ، والثاني يتكئ عليه في تعليم تلاميذه ، والثالث يحلُّ مشكلاته ، أو يشرح أبياته ، أو ينظمه ، أو يختصره ، أو يشرح مختصرًا له ، أو يعترض عليه ، أو يردُّ اعتراضًا عنه .

وأما في المكان ، فقد اتَّسع تأثيره اتساع مساحة الدولة الإسلامية آنذاك .لقد ولد الكتاب في شيراز من بلاد فارس ، وحمله تلاميذ الشيخ ومريدوه ومن أخذ عنهم إلى مختلف الأصقاع ، وأقرأوه في الري وخراسان ونيسابور وغزنة ومكة وإسفرايين وجرجان والبصرة والكوفة ودمشق وحلب ، وجاء المغاربة والأندلسيون في رحلاتهم العلمية إلى المشرق ، فحملوا الكتاب في ما حملوا معهم ، وعادوا به إلى بلادهم ، فشهدت الحلقات العلمية في إشبيلية وسبتة ومالقة وقرطبة وغيرها إقراءه ، وكان ابن أبي الربيع ممن قرأه في إشبيلية ، ولعله أقرأه فيها ، كما أقرأه في سبتة .

ويمكن أن نُجمل أثر « الإيضاح » في ثلاث نقاط :

أولاها : أن فكرة تأليف كتب تعليمية قد استقرَّت ، فوضع من جاء بعده من تلاميذ أبي علي وغيرهم كتبًا تعليمية تسير على النهج الذي وُضع عليه « الإيضاح » ، ومن هذه الكتب « اللمع » لابن جني ، والمفصل للزمخشري ، والتسهيل لابن مالك . ولا يغض من ذلك ما سلف أن تقرَّر من أن أبا علي ليس

مبتدعًا في التأليف النحوي ، وأن ترتيبه أبواب « الإيضاح » اعتمادًا على أثر العوامل ليس من عنده ، وأنه متأثر فيه بشيخه ابن السراج في « الأصول » ، ففكرة تصنيف كتاب تعليمي ، بعبارة مركزة قوية جامعة بعيدًا عن المنطق والاهتمام بالحدود فكرةُ أبي علي، وقد لَخَّصها صاحب « ذيل تجارب الأمم » بالقول : « كتاب الإيضاح في النحو – مع قلة حجمه يوفي على الكتب الكبار التي من جنسه في قوة العبارة وجودة الصنعة »(١) .

وثانيتها : كثرة النقول عنه وكثرة دوران شواهده في الكتب اللاحقة ، مما يشير إلى اعتداد النحويين الخالفين بآراء أبي علي في الكتاب وتعويلهم عليها ، ، فقد نقل عنه ابن الشجري (١١ موضعًا) ، والبغدادي (٩ مواضع) ،و (٧ مواضع) ، وأبو حيان (٧ مواضع) ، والشلوبين (٥ مواضع)(٢) .

وغنيٌّ عن القول بأن هذه المواضع غيض من فيض، فما أكثر الكتب المطبوعة بدون فهارس ، بل إن المفهرس منها قلَّما تحتوي فهارسه فهرسًا للكتب .

وثالثتها ، وهي أهمها وأخطرها ، تجلَّت في تلك الحركة العلمية الخصبة التي قامت على الكتاب ، حتى أوصل د. يحيى ميرعلم عدد المؤلفات التي صُنفت حوله إلى ٦٤ مؤلَّفًا ، وضعها ٥٩ نحويًا ، يتوزعون على أمصار العالم الإسلامي كالأندلس والمغرب والعراق والشام ومصر وفارس(٣) .

وأرى أن هذا الرقم على كبره ليس دقيقًا ولا صادقًا ، ذلك أن ما يندرج تحته من مؤلفات تشترك جميعًا في ورود كلمة « الإيضاح » فيها ، والسؤال : ألا توجد كتب أخرى قامت على الإيضاح أو اعتمدت عليه ، لكن عناوينها خلت من

---

(١) ذيل تجارب الأمم ٣/ ٦٨.

(٢) انظر : فهارس الأمالي ، والخزانة ، وشرح أبيات المغني ، والارتشاف ، وشرح المقدمة الجزولية .

(٣) منهج العكبري في شرح الإيضاح ١/ ١٥٦.

التصريح بكلمة «الإيضاح»؟ . والجواب الذي لا شك فيه : بلى ، فقد هداني التقليب في الكتب ، وتتبع المصادر إلى واحد من هذه الكتب ، ولا أظنه إلا مثالًا ، وستكشف الأيام عن غيره . هذا الكتاب هو : « الإرشاد إلى علم الإعراب » لشمس الدين محمد بن أحمد بن عبد اللطيف القرشي الكيشي (ت ٦٩٥هـ) ، قال مؤلفه في مقدمته : « فقد دعاني ما بي من الحَدَب على إخواني إلى أن أرتب لهم مختصرًا جامعًا لعيون علم الإعراب .. ورأيت أن أدمج فيه جميع مسائل الإيضاح بفروعه،ومبانيه ، لإكباب المحصِّلين على تحقيق معانيه ، مع زيادات من المسائل والعلل تَمَسُّ الحاجة إليها في كل باب ، تتميمًا وتحقيقًا لمسائل الكتاب »(١) . والكلام واضح الدلالة على أن « الإرشاد » قائم على دمج جميع مسائل «الإيضاح» مع زيادات .

وأكثر من ذلك فإن القدماء كثيرًا ما يغفلون الإشارة إلى مصادرهم ، فإذا ما أشاروا فإنهم يكتفون غالبًا بذكر اسم الرجل ، ويغضون النظر عن اسم كتابه . والنقول المصرَّح بها عن أبي علي كثيرة جدًا ، وتحديد مصدر هذه النقول من كتبه أمر يحتاج إلى تتبُّع واستقصاء، ليس هذا مكانه .

وتأتي النقول أحيانًا في معرض النقد والتجريح ، قال السهيلي : « والعجب كل العجب من إمام صنعة النحو في زمانه ، وفارس هذا الشأن ، ومالك عنانه ، يقول في كتاب «الإيضاح» في قوله – سبحانه : ﴿ النار ذات الوقود ﴾ [البروج ٥] : إنها بدل من ﴿ الأخدود ﴾ بدل الاشتمال ، والنار جوهر، وليست بعرض ، ثم ليست مضافة إلى ضمير الأخدود ، وليس فيها شرط من شرائط بدل الاشتمال ، وذهل أبو علي عن هذا .. إلخ »(٢) .

---

(١) الإرشاد إلى علم الإعراب ٦٥.

(٢) نتائج الفكر ٣٠٨.

وبعد ، فقد أحصيت أولئك الذين صنّفوا حول الإيضاح من المغاربة والأندلسيين ، فوجدت عدتهم ٢٦ نحويًّا ، أقدمهم ابن الطراوة (ت٥٢٨هـ) ، وآخرهم محمد بن إبراهيم السبتي تلميذ ابن أبي الربيع (ت٦٩٥هـ) ، ويلاحظ أن التصنيف لدى الأندلسيين والمغاربة حول «الإيضاح» قد بدأ في القرن السادس(١) ، أي بعد أكثر من قرن ونصف ، وكأن وصول الكتاب إلى المغرب والأندلس ، واستقراره هناك ، واستيعابه ، ومن ثم التصنيف حوله ، كل ذلك استغرق زمنًا ، لكن القرن السادس لم ينقض إلا وقد صنّف المغاربة والأندلسيون عشرة مصنفات ، ثم ارتفع عدد المصنفات في القرن التالي إلى ٢٤ مصنفًا .

وقد عكف بعضهم على شرحه شروحًا مطوّلة ، فشرحه محمد بن أحمد بن سليمان الزُّهري الأندلسي في خمسة عشر مجلدًا(٢) .

وتنامت العناية به ، فقام ابن البَرْذَعي الأندلسي (ت٦٤٦هـ) بتصنيف ثلاثة مؤلفات ، أحدها في شرحه ، وثانيها في تلخيصه ، وثالثها في شرح أبياته(٣) ، وسبقه إلى ذلك من المشارقة عبد القاهر الجرجاني (ت٤٧١هـ) فصنّف ثلاثة أيضًا ، أحدها مشروح مبسوط في ثلاثين مجلدًا ، أسماه «المغني في شرح الإيضاح»(٤) و ثانيها متوسط اختصر فيه شرحه المبسوط ، وهو :«المقتصد في

---

(١) كأنَّ أواخر القرن الرابع ، والقرن الخامس كانا خالصين للمشارقة ، فقد صَنَّفوا فيهما ١٩ مصنَّفًا ، بدأت بـ «شرح أبيات الإيضاح» الذي نسبه النديم لأبي علي نفسه ، وكان آخرها مختصرًا لـ«الإيضاح» ، عنوانه «الإيجاز في النحو» من تأليف محمود بن حمزة بن نصر الكرماني (ت٥٠٠هـ) .

(٢) بغية الوعاة ١/ ٢٦.

(٣) المصدر السابق ١/ ٢٦٧.

(٤) نزهة الألباء ٣٦٣، وبغية الوعاة ٢/ ١٠٦، وكشف الظنون ١/ ٢١٢.

شرح الإيضاح» ، و«المقتصد في شرح التكملة»(١) ، وثالثها موجز ، وعنوانه : «الإيجاز» وهو مختصر لـ «الإيضاح» نفسه(٢) . وقد صَحَّح د. يحيى مير علم ذلك ، مشيرًا إلى أن محقق «المقتصد» قد جعله شرحًا مختصرًا لـ«الإيضاح» ، وليس كذلك(٣) .

كما أن العكبري (ت٦١٦هـ) – من المشارقة – صَنَّف أيضًا ثلاثة مؤلفات ، أحدها شرح لـ«الإيضاح» ، وثانيها شرح لـ «التكملة» ، وثالثها شرح للأبيات(٤) .

وفي ما يلي قائمة(٥) بأسماء المغاربة والأندلسيين الذين صنّفوا حول «الإيضاح» ، رَتَّبْتُهم على وفق تواريخ وفياتهم مبتدئًا بأسبقهم وفاة . وذكرت عناوين مصنفاتهم ،فإن ورد المؤلَّف في أكثر من صورة ذكرتُها ، وعزوت هذه الصور إلى من ذكرها ، وأحلت على المصادر في الحواشي :

١ – أبو الحسين سليمان بن محمد بن الطراوة المالقي (ت٥٢٨هـ) . لعله الوحيد الذي صَنَّف تصنيفًا مستقلًا في الرد علي أبي علي في «الإيضاح» والاعتراض عليه . وقد أسمى مصنَّفه «الإفصاح ببعض ماجاء من الخطأ في كتاب

---

(١) كشف الظنون ١/ ٢١٣.

(٢) المصدر السابق .

(٣) منهج العكبري في شرح الإيضاح ١/ ١٦٠.

(٤) كشف الظنون ١/ ٢١٣.

(٥) أعَدَّ د. يحيى ميرعلم قائمة بالمؤلفات التي صُنِّفت حول «الإيضاح» . وليس لي من فضل سوى أني استخلصت منها الشروح المغربية والأندلسية ، بعد مراجعة كتب التراجم للتعرف على أصحاب هذه الشروح ، وتمييزهم من المشارقة ، لكني أضفت إلى ماذكره شرحًا صغيرًا لابن أبي الربيع غفل عنه ، وشرحًا للشلوبين أفلت منه ، وكتابًا آخر قائمًا على «الإيضاح» هو «الإرشاد» للكيشي ، أشرت إليه آنفًا . وهذا الأخير مشرقي ، فلن أذكره في قائمتي.

الإيضاح»(١) كذا في النسخة الخطية الفريدة المحفوظة في مكتبة الإسكوريال ، ووسمه اليماني والفيروز آبادي بـ «الإفصاح على الإيضاح »(٢). وتصرف حاجي خليفة فأسماه «اعتراضات ابن الطراوة النحوي»(٣).

٢ – علي بن أحمد بن الباذش الغرناطي (ت٥٢٨هـ). له : شرح الإيضاح، أو حواشي الإيضاح. عزاه بالتسمية الأولى إليه ابن الخطيب في «الإحاطة»(٤)، والسيوطي في البغية(٥)، وذكره بالتسمية الثانية السيوطي في الأشباه والنظائر(٦).

٣ – أبو جعفر محمد بن حكم (حكيم) بن محمد الجذامي السَّرَقُسْطِي (ت٥٣٣هـ). له : شرح الإيضاح. عزاه إليه اليماني وابن الخطيب والفيروزآبادي(٧).

٤ – يوسف بن يبقى بن يسعون التُّجيبي الأندلسي (بعد ٥٤٠هـ). له : المصباح في شرح ماأعتم من شواهد الإيضاح. عزاه إليه السيوطي(٨). وذكره اليماني والفيروزآبادي باسم «المصباح في شرح أبيات الإيضاح»(٩). وذكر

---

(١) صدر مرتين : الأولى بتحقيق د. حاتم صالح الضامن في بغداد ١٩٩٠، والثانية بتحقيق د. عياد عيد الثبيتي في مكة المكرمة ١٩٩٤.

(٢) إشارة التعيين ١٣٥، والبلغة ١٠٨.

(٣) كشف الظنون ١/٢١٣.

(٤) ٤/١٠١.

(٥) ٢/١٤٣.

(٦) الأشباه والنظائر ٤/٢٥٩.

(٧) إشارة التعيين ٣٠٩، والإحاطة ٣/٧٢، والبلغة ١٩٥، وبغية الوعاة ١/٩٦.

(٨) بغية الوعاة ٢/٣٦٣.

(٩) إشارة التعيين ٣٩٤، والبلغة ٢٤٦.

د.يحيى ميرعلم أن هذه التسمية الأخيرة حملتها نسخة المكتبة الأحمدية بحلب (رقم ١٤٣٤٥) . وهي الآن في مكتبة الأسد الوطنية تحت الرقم نفسه(١).

٥ – أحمد بن عبد العزيز بن هشام الفهري الشنتمري (ت٥٥٣هـ) . له : شرح شواهد الإيضاح . عزاه إليه السيوطي(٢).

٦ – أبو علي الحسن بن عبدالله القيسي (من رجال القرن السادس) . له : إيضاح شواهد الإيضاح(٣). ويخلط بعضهم بينه وبين تاليه ، أبي بكر محمد بن عبد الله بن ميمون القرطبي (ت٥٦٧هـ) . وسبب الخلط أن كليهما قيسي ، وأن كلا منهما له شرح على أبيات الإيضاح(٤). وقد ذكر الكتاب حاجي خليفة منسوبًا لأبي بكر بن ميمون(٥). وحقق د. الدعجاني نسبته لأبي علي القيسي(٦).

٧ – أبو بكر محمد بن عبد الله بن ميمون القرطبي القيسي (ت٥٦٧هـ) . له : شرح أبيات الإيضاح . عزاه إليه ابن الخطيب ، والسيوطي(٧).

٨ – أبو عمرو عثمان بن علي بن عمرو السرقوسي الصقلي (ت٥٧٦هـ) . له : حواش أو حاشية على الإيضاح ، أو شرح الإيضاح . عزا الحواشي إليه ياقوت والقفطي واليماني والفيروزآبادي(٨)، وعزا الشرح ياقوت أيضًا(٩) وإسماعيل

---

(١) منهج العكبري في شرح الإيضاح ١/١٦٥.

(٢) بغية الوعاة ١/٣٢٦.

(٣) حقّقه د. محمد بن حمود الدّعجاني في مجلدين ، وصدر عن دار الغرب الإسلامي ، عام ١٩٨٧.

(٤) انظر مقدمة د. الدعجاني ١/١٣، ٢٣، ٢٤.

(٥) كشف الظنون ١/٢١٣. ووهم د. يحيى ميرعلم فقال إن حاجي خليفة نسبه لأبي علي !

(٦) مقدمة د. الدعجاني ١/٢٣، ٢٤.

(٧) الإحاطة ٣/٨٦، وبغية الوعاة ١/١٤٧.

(٨) معجم الأدباء ١٢/١٣٠ – ١٣٥، وإنباه الرواة ٢/٣٤٣، وإشارة التعيين ٢٠٢، والبلغة ١٤٣.

(٩) في موطن آخر ١٢/١٣٧، وهدية العارفين ٥/٦٥٤.